جمهورية مصر العربية
جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

دور الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنية

بحث متطلب لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في الحقوق

إعـداد الباحث

علي محمد حمود

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

إبراهيم عبد الله عبد الرءوف

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية ووكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا والبحوث ـ جامعة المنصورة

١٤٤٥هـ ــ ٢٠٢٣م

مقدمة

أولاً: موضوع البحث:

انطلاقًا من حقيقة أن مفهوم استغلال الثروات الطبيعيّة يتعدى غايته الأساسيّة الاقتصاديّة، ليكون تعبيراً عن مدى استقلال سيادة دولة ما، كركن أساسيٍّ لوجودها بالمفهوم الحديث من خلال سيادتها على ثرواتها الطبيعيّة وخصوصاً البترولية منها، أو بعبارة أُخرى لا يمكن تصوُّر دولة ذات سيادة (قانونيّاً وواقعياً) ما لم تمارس سيادتها المطلقة على ثرواتها الطبيعيّة، بل إنّ حق تقرير مصير الشعوب مسألة نابعة من حقها في استغلال ثرواتها الطبيعيّة.

لقد استرعى انتباه الإنسان منذ فجر حياته الأوّلى وجود أصناف من المعادن موجودة في الطبيعة، وقادرة على تلبية حاجاته ومتطلباته المختلفة، حتى أسهمت هذه المعادن في بناءِ حضارته وفي نموها وتطويرها، وحتى قرنت كثير من العصور بأسماء طائفة منها، فكان (العصر الحجري) الذى أطلق على العصور البدائية الأوّلي لاعتمادها على بعض أنواع الصخور والأحجار التي هي مصدر لخامات المعادن، ثم كان عصر النحاس الذي اعتبر آنذاك أطوع من غيره على تلبية تلك الحاجات وعلى معايشة الإنسان في بيئته، وحقله، وطرائق صيده.

انطلاقًا من حقيقة أنّ مفهوم استغلال الثروات الطبيعيّة يتعدّى غايته الأساسيّة الاقتصاديّة، ليكون تعبيراً عن مدى استقلال سيادة دولة ما كركن أساسيٍّ لوجودها بالمفهوم الحديث من خلال سيادتها على ثرواتها الطبيعيّة وخصوصاً البترولية منها، أو بعبارةٍ أُخرى لا يمكن تصوُّر دولة ذات سيادة (قانونيّاً وواقعياً) ما لم تمارس سيادتها المطلقة على ثرواتها الطبيعيّة، بل إنّ حق تقرير مصير الشعوب مسألة نابعة من حقها في استغلال ثرواتها الطبيعيّة.

والحقيقة الثانية أنّ المالك لهذه الثروات يفتقر إلى الوسائل المناسبة لاستغلالها غالبًا، وبذلك نكون في هذا الفرض أمام علاقة دولية لاستغلال تلك الثروات بين الدول النامية المالكة لها وطرف أجنبي يملك وسائل استغلالها، وأنّ اختلفت مسمّيات تلك العلاقة، إلّا أنّها تجمع بين هدفين مختلفين يتمثل بالنسبة إلى الدولة في التنمية الاقتصاديّة، وإلى الطرف الأجنبيِّ في الربح، ليفرض كل طرف شروطه نظراً إلى مدى حاجته للآخر

باختلاف مركزه القانونيِّ والاقتصاديِّ والتقنيِّ والبدائل المتاحة لكل طرف، ومن أهم هذه الشروط التي يهدف الطرف الأجنبيِّ إلى فرضها هي مسألة وسائل تسوية منازعات، تلك العقود للتقليل من قوة المركز القانونيِّ للدولة، باعتبارها شخصاً دولياً، مستغلًا مركزه الاقتصاديِّ والفنيِّ المتقدِّم.

فالصراع كان قائماً على هذه الثروات قبل عقود من الزمن على شكلِ صراعٍ أوضح في معالمه مع تغيير المُسميات استعمار إلى استثمار، ومن احتلال إلى تحرير للاقتصاد بين دول الشمال المستعمرة، ودول الجنوب المالكة لهذه الشروات لتحقيق ذات الأهداف، لتحل الشركات التجارية لهذه الدول بقوة التكنولوجيا والتقدُّم العلمي مكان القوة العسكرية والأساليب القانونيّة مكان الأساليب السياسيّة، لتكون وسائل المحافظة على هذه الثروات بالأساليب التكنولوجيّة ذاتها في هذه المرحلة، وعلى من الخصوص فيما يتعلق بدولة كالعراق يقوم اقتصادها على استغلال الثروات البترولية.

لكي يتم الاقبال من قبل المستثمرين على أيِّ بلدٍ ما؛ لا بُدّ من تهيئة البيئة الاستثماريّة الملائمة لتشجيع المُستَثْمر الأجنبيِّ على جلب رؤوس أمواله، وهو ما لا يتحقّق إلّا من خلال الاعتراف بوجود مصالحَ مشتركةٍ لأطراف الاستثمار الأجنبيِّ، (الدولة المُضيفَة، وأي مُستَثْمر أجنبي)، ومن ثمّ على كلِّ طرفٍ السعي لتحقيق أهدافه في ضوء أهداف الطرف الآخَر، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخرى يُخْطئُ مَن يرى أنّ منافع الاستثمار الأجنبيِّ يمكن أن تتحقّق بصورةٍ دائمةٍ مستمرّةٍ لأيٍّ من أطرافه دون تحمُّل كلفة، فالعوائد والتكاليف المرتبطة بالاستثمار هي بمثابة مُسلّماتٍ يفرضها واقع الممّارسة وطبيعة الأهداف لأطراف الاستثمار.

فكلما كان النظام الاقتصاديِّ يعمل وفقًا لآليات السوق والحرية الاقتصاديّة كلما كان جاذباً للاستثمار الأجنبيِّ، وكلما تميز النظام السياسيِّ بالديمقراطية والاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ وعدم وجود احتمالات ومخاطر الحروب كلما كان جاذباً للاستثمار الأجنبيِّ، وكلما كان النظام البيئي يحتوي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والموافقة للاستثمار الأجنبيِّ كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار، وكلما كان النظام الإداري والمؤسساتي يتميز ببساطة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات إدارية كلما أدّى ذلك لجذب الاستثمار الأجنبيِّ[1].

[1] شامل حافظ الموسوي، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٨م، ص١٥٤.

هناك مجموعة من العوامل محفزة للمناخ الاستثماريِّ والتي تعمل على جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل، وهذه العوامل المكونة لمناخ الاستثمار مرتبطة فيما بينها، حيث إنّ الاستقرار السياسيِّ ينعكس على استقرار العوامل الأُخرى الاقتصاديّة والأمنيّة والتشريعية. وهناك العديد من الدراسات التي حدّدت عوامل المناخ الاستثماريِّ في العراق، من خلال قياس العلاقة بين العوامل الاقتصاديّة، والسكانية، والسياسة، والمؤسساتية، والاجتماعيّة، والتشريعية، وتدفقات الاستثمار الأجنبيِّ، إذ أنّ هذه العوامل لها تأثير في قرارات وخيارات المستثمر الأجنبيِّ والمحلي من خلال استقرارها، ومنها الاستقرار الاقتصاديِّ والاجتماعي والسياسيِّ، ولكن البعض الآخر ترجح هذا الاستقرار إلى المستثمر الأجنبيِّ عن طريق استقرار أسعار السلع والخدمات واستقرار السوق، وسعر الصرف، ممّا يؤدِّي إلى جعل مناخ الاستثمار جاذب للاستثمارات العامّة الأجنبيّة والمحلية.

فالاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة مثله كمثل الاستثمار في أي مجال من المجالات، كالاستثمار في مجال النفط، أو الغاز، أو غير ذلك من الاستثمارات، والتي يتطلب وجود بعض المميزات التي تعمل على جذب الاستثمار في أي بلد من بلدان العالم؛ كالاستقرار السياسيِّ، والأمنيِّ، والاقتصاديِّ، والتشريعي، والاقتصاديِّ، وتوافر الموارد الطبيعيّة، والتسهيلات الإدارية في الدولة، وغيرها من المميزات التي لها الدور الكبير في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة،

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهميّة هذه الدراسة في ضوء الاهتمام الاستثنائيِّ من قبل الحكومة العراقيّة بموضوع استثمار الثروات المعدنيّة وتأثيرها على التنمية المستدامة بعد التغيير الذي حدث في العراق عقب سقوط النظام السابق، خاصة وأنّ الثروات المعدنيّة تعتبر من الموارد الأساسيّة للموازنة العامّة، والذي يلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصاديّة، بوصفه القطاع الرائد والمحرك لزيادة تدفقات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا المتقدمة لهذا القطاع الحيوي.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في المشكلة التي تعاني منها الدول النامية المنتجة للثروات المعدنيّة، ومنها العراق، بعدم قدرتها على استغلال مثل هذه الموارد الطبيعيّة التي وهبها الله سبحانه وتعالى لها، ولا يقتصر ذلك بسبب عدم توافر رؤوس الأموال، بل أنّ هذه الصناعة تحتاج الى تكنولوجيا متقدمة، وكوادر هندسية، وإدارية، وخبرات فنية متخصصة، لعدم قدرة الكوادر العراقيّة في إدارة الصناعة في الثروات المعدنيّة، ومن غير الممكن تطوير هذا القطاع دون مساعدة الشركات الأجنبيّة المتخصصة في الصناعات الاستخراجية، فضلًا عن حجم الأموال الكبيرة اللّازمة لتطوير القطاع المعدنيِّ.

وبشكلٍ عام فإنّ الاقتصاد العراقيِّ عانى من تشوهات اقتصاديّة واجتماعيّة، استوجب على الحكومة العراقيّة بعد حدوث التغيير مؤخرا، الى تبني سياسات الانفتاح الاقتصاديِّ والتحوُّل نحو اقتصاد السوق، أدّى بالنتيجة الى حدوث تغيير في التوجُّه الاقتصاديِّ والمالي للعراق من النهج الاشتراكي (المتعثر) الى النهج الرأسمالي والاقتصاد الحر، ومن هنا بدأ التغيير والتركيز في تحول السياسات الاقتصاديّة في العراق نحو جذب الاستثمارات الأجنبيّة لتحقيق التنمية الاقتصاديّة والعمل على خلق بيئة استثماريّة جاذبة للمستثمر الأجنبيِّ بعد توفير كافة التسهيلات، والامتيازات، والاعفاءات الضريبية، والحوافز لها، بالإضافة الى ما يمتلكه العراق من مقومات جذب للاستثمار الأجنبيِّ، مثل الموقع الجغرافي المتميز للعراق وحجم الاحتياطي النفطي المؤكد، توافر عناصر الإنتاج، القوى العاملة المؤهلة والفرص الاستثماريّة المتاحة وغيرها.

وتعتبر النجاحات التي حققتها بعض الدول المتقدّمة في جذبِ الاستثمار الأجنبيِّ بشكلٍ عام والقطاع المعدنيِّ بشكلٍ خاص وتوجهاتها الجادّة لإعادة هيكلة اقتصادها، تجربة تستحق الاهتمام والدراسة من قبل المختصين في الحكومة العراقيّة للاستفادة من هذه التجربة، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، هل يمكن للحكومة العراقيّة أن تتمكن من تحقيق بعض النجاحات التي حققتها هذه الدول في سياساتها لجذب الاستثمارات الأجنبيّة في مجال الثروات المعدنيّة؟

رابعاً: منهج البحث:

جاءت منهجيّة البحث باستخدام المنهج المقارن، وذلك من خلال إجراء المقارنة بين جمهورية العراق وبعض الدول المتقدمة، التي لها السبق في هذا المجال، فيما يتعلق بالثروات المعدنيّة، لأسباب تتعلق بضرورة أن يستفيد العراق من تجارب هذه الدول في مجال استخراج الثروات المعدنيّة.

ولا يعتمد موضوع البحث على المسائل النظرية فحسب، بل يعتمد أيضاً على المنهج التطبيقيّ التحليليّ، ولذلك سيصار الى اعتماد عرض معمق لموضوع الاستثمار الأجنبيّ في العراق، والسياسات التي اتخذتها الحكومة العراقيّة في جذب الاستثمارات الأجنبيّة، والتسهيلات التي يمكن أن يتمتعوا بها في سبيل استخراج الثروات المعدنيّة.

خامساً: خطة البحث:

المطلب الأوّل: الاستقرار السياسيّ والأمنيّ ودوره في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة.

المطلب الثاني: دور الجانب التشريعي في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة.

المطلب الأوَّل

الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ ودوره في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة

يرتبط الاستقرار السياسيّ بالاستقرار الأمنيّ إذ إنّ هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة للأول من جهة، ويحمي الأفراد والممتلكات من أخطار الفوضى والجريمة من جهةٍ ثانية، فعدم الاستقرار السياسيّ والأمنيّ يُعتبر عائقًا أمام الاستثمارات الأجنبيّة، إذ يُسهم بوجه خاص في هروب رؤوس الأموال المحلية والتي تقيد الاستثمارات الأجنبيّة عن التدفق إلى الداخل وخصوصاً الاستثمار الأجنبيّ الخاص؛ لأنه يزيد من كلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثماريّة ويرفع من كلفة النقل ويجزئ السوق ويفاقم التضخّم، كما أن الاستثمار الأجنبيّ يبحث عن البيئة المستقرة سياسياً فتراه يحجم عن الاستثمار في البلدان التي تتعرض بين فترة وأُخرى إلى انقلابات عسكرية أو سياسية ممّا يؤدي إلى تغيير للسياسة الاقتصاديّة، ومنها النظرة إلى الاستثمار، وهذا يضعف الحافز الاستثماريّ، كما إنّ طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسيّة والمضاربات السياسيّة ودور المعارضة في البلدان إن وجد وانتشار

الجريمة وانّعدام الأمن يشكل ذلك كله عائقًا أمام الاستثمار في البلد، وهناك ترابط وثيق بين الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ والنمو الاقتصاديِّ فكلما كان البلد مستقراً سياسيًا وأمنيًا كلما زادت وتيرة النمو الاقتصاديِّ وبالتالي يزيد الإقبال على الاستثمار والعكس صحيح[٢].

فالأمن هو العامل الرئيس الأوّل لجذب رأس المال، فعندما تكون الدولة أكثر استقراراً وأمناً ذلك يعطى طمأنينة لأصحاب رؤوس الأموال لإقامة مشاريعهم بكل أريحية وهذا ما تسعى إليه المملكة العربية السعودية جاهدة في تثبيته لمصلحة الفرد المواطن وأيضًا راحة المستثمر الأجنبيِّ وجذبه أكثر[٣].

أمّا في العراق هناك العديد من المشاكل التي تجمل من مناخ الاستثمار طارداً للاستثمارات وسببها الظروف الأمنيّة والسياسيّة ويعتبر المناخ السياسيِّ من أهم المكونات الطارد، أو الجاذبة للاستثمار. لذلك تتحمل الحكومة العراقيّة عملية الاصلاح السياسيِّ لخلق مناخ استثمار يجذب المستثمرين، وعليه فإنّ التحديات التي واجهها الاقتصاد العراقيِّ من عدم الاستقرار السياسيِّ، أدّى إلى انخفاض الاستثمارات في العراق[٤].

---

[٢] حامد فرحان، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي ومعوقاته، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٨٨.

[٣] فاطمة عبد الله محمد عطية، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل المحددة للنمو في المملكة العربية السعودية في الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٧م)، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (٩)، العدد (٣١)، ٢٠١٨م، ص١٢٩.

[٤] زيد عدنان محسن العكيلي، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥م، بدون دار نشر، ٢٠١٧م، ص٢٢٧.

فانعدام الثقة يعد أكبر عائق لتوقف رؤوس الأموال الأجنبيّة ولن يفيد في إزالته إلّا الإحساس بالطمأنينة في مواجهة المخاطر غير التجارية على نحو يشعر معه المستثمر أنه سيمضي في مشروعه متحرراً من الخوف[٥].

يتمثل مناخ الاستثمار الأمثل في العوامل ومؤشرات الدولة المؤسسية التي تشكل الحوافز للشركات الاستثماريّة بشكلٍ الذي يزيد من جودته وإنتاجه، ويؤدي ذلك إلى خلق فرص في الوظائف، فمناخ الاستثمار الجيد يتمثل في توسيع وظيفة القطاع المالي وسيادة القانون والانفتاح على التجارة والاصول القانونيّة، وتحسين مناخ الاستثمار سواء أكان في المجال السياسيِّ أو الأمنيِّ أو غير ذلك يؤدي إلى تشجيع النمو، والذي يوضح الدور الأساسيِّ للاستثمارات للحد من الفقر.

تعد المقومات السياسيّة والأمنيّة للبلد المضيف للاستثمارات الأجنبيّة ركيزة أساسيّة من ركائز جذب الاستثمارات، ومن أهم عناصر المناخ الاستثماريِّ، فالشركات متعددة الجنسيات إذا ما رغبت في الدخول لبلد ما لغاية الاستثمار فيه فإنّها تنظر إلى الأوضاع السياسيّة في ذلك البلد من خلال رؤيتها لأهم المقومات السياسيّة الواجب توافرها لكي تقدم على الاستثمار، وكذلك الشروط السياسيّة للتنمية الاقتصاديّة ومنها للشفافية والمحاسبية الرقابة والإشراف الإداري) وحسن الحكم[٦].

فالاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ يُعد احد المُحدِّدات الرئيسة في اتخاذ القرار الاستثماريِّ، إذ أنّ تمتع البلد بالاستقرار السياسيِّ من حيث نظام الحكم، واستقرار الحكومات، وطبيعة العلاقات بين الأحزاب السياسيّة وحالة الديمقراطية السائدة داخل البلد تسهم في توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار، وأنّ عدم الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ يعد عائقا أمام الاستثمارات، إذ يسهم بوجه خاص في هروب رؤوس الأموال المحلية والى تقييد الاستثمارات الأجنبيّة عن التدفق إلى الداخل، إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأوّل للاستثمارات الخاصة وخصوصا الاستثمار الأجنبيِّ الخاص، وذلك لأنه يزيد من كلفة

---

[٥] هشام علي صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية بدون رقم طبعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص١٦.

[٦] إبراهيم علي سالم، ندوة الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٣٧)، ١٩٩٩م، ص٣,٧.

الأمن والحماية للمشاريع الاستثماريّة ويرفع أيضاً من كلفة النقل و يجزء السوق ويفاقم التضخم، وعلى الرغم من أن مناطق العراق الجنوبية والشمالية تتمتع بقدر معقول من الاستقرار والأمن، إلا أن الأمر يتطلب أبعد من ذلك، أي ضرورة استتباب الأمن في العراق بأكمله[٧].

سنتناول في هذا المطلب الاستقرار السياسيِّ ودوره في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة، وذلك في الفرع الأوّل. أما الفرع الثاني سنتناول فيه للاستقرار الأمنيِّ ودوره في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأوّل: الاستقرار السياسيِّ ودوره في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة.

الفرع الثاني: الاستقرار الأمنيِّ ودوره في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة.

الفرع الأوَّل

الاستقرار السياسيِّ ودوره في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة

أولًا: دور الاستقرار السياسيِّ في جذب الاستثمارات في العراق:

إنّ تاريخ العراق السياسيِّ هو عبارةٌ عن سلسلةٍ طويلةٍ من الغزوات الأجنبيّة والانقلابات المضادّة، ممّا جعل معظم التغيُّرات في الحكومات والقيادات المتعاقبة تكون على شكلِ صدماتٍ عنيفةٍ ومفاجئة، الأمر الذي منع عملية التنمية من تحقيق حالة الاستقرار والاستمرار الضروريتين، فنجَمَ عن ذلك فشلُ المخططين والمنفذين في إنفاق الأموال المخصصة في برامج خطط التنمية وفي جميع قطاعاتها، وفق معايير كفاءة الأداء أو كفاءة الإنفاق[٨].

ممّا لاشك فيه إن التغييرات المتعاقبة في الحكومة العراقيّة وكذلك التغيرات السياسيّة بإمكانها أن تقلل من الاستثمارات المحلية والأجنبيّة، إذ كلما كان المناخ الأمنيِّ والسياسيِّ أكثر استقراراً كان

---

[٧] سيف عبد الجبار محمد، مصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٠١٣م، ص٤٢٨.

[٨] همسة قصي عبد اللطيف؛ عمر عدنان خماس، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (بين الواقع والطموحات) مجلة الدنانير، الجامعة العربية، المجلد ١، العدد ١٠، ٢٠١٧م، ص١٦٨.

ذلك عامل جذب للاستثمارات الأجنبيّة والمحلية، وأنّ كان المناخ السياسيِّ والأمنيِّ غير مستقراً يكون ذلك في غير مصلحة المستثمر الأجنبيِّ والمحلي. إن الانقلابات السياسيِّة، وأعمال العنف والشغب والنزاعات المسلح والاغتيالات تؤدي إلى تأثير سلبي في قرارات الاستثمار الأجنبيِّ والمحلي. حيث إنّ المستثمر بحاجة إلى توفر عنصر الحماية، إذ لها آثار في زيادة التكلفة الاستثماريّة، ولكن هناك بعض المستمرين يتجاوزون بعض هذه المخاطر، ويكون عدم الاستقرار الأمنيِّ والسياسيِّ عوامل جذب للاستثمارات وخاصة في الاستثمار النفطي نتيجة زيادة الارباح في هذا القطاع رغم المخاطر المرتفعة. إذ أن هذه الاستثمارات تستثمر في المناطق بعيدة عن الصراعات، مثال ذلك الاستثمارات التي تقوم بها مختلف الشركات الأجنبيّة في القطاع النفطي في العراق ومنها المناطق الجنوبية التي تنخفض فيها المخاطر الأمنيِّة[٩].

وعلى الرغم من الآمال التي عُقدت على عملية التغيير السياسيِّ في عام ٢٠٠٣ (بعد سقوط نظام الحكم في العراق) باعتبارها مدخلًا لإنهاء الصراع السياسيِّ والاجتماعيِّ على السلطة وتكريس مبدأ التداول السلمي للسلطة، فإنّ تلك العملية جاءت بنتائجَ متدنيةٍ حتى وقتنا الحاضر، فضعفُ دورِ الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنيِّ جعلَ عمليةَ المشاركة في السلطة تقوم على أساس الطوائف والمكونات القومية والدينية وليست على أسسٍ مدنيةٍ وسياسيةٍ والتي منحت الأوّلوية في اختيار الوزراء وموظفي الدولة الكبار لاعتبارات المحاصصة السياسيّة والموازنات الطائفية وعلى حساب التخصص الأكاديميِّ والكفاءة والنزاهة، وشكّل هذا العاملُ تحدّيًا خطيراً أسهم في تعمُّق حالة الصراع والعنف وتعطيل عملية التنمية وإعادة الإعمار[١٠].

فالاستقرار السياسيِّ يلعب دوراً هامًّا بالنسبة للدول الراغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبيِّ، فتتوقف العملية الاستثماريّة على مدى توفر الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ، ومن بين مظاهر عدم الاستقرار السياسيِّ التعاقب السريع للحكومات، وكذا الخلافات السياسيِّة، فالاستقرار السياسيِّ هو

---

[٩] عبد الرضا، مناخ الاستثمار في العراق، الغدير للطباعة والنشر، العراق، ٢٠١٥م، ص٢٤.

[١٠] همسة قصي عبد اللطيف؛ عمر عدنان خماس، مرجع سابق، ص١٦٩.

ضمان الحفاظ على رأس مال المستثمر الأجنبيِّ، وعدم تعرضه لمختلف المخاطر السياسيِّة، وللاستقرار السياسيِّ دوراً هامًّا في التنمية الاقتصاديّة للبلدان النامية، كما تؤدي السياسات الاقتصاديّة دوراً مميزاً في استقطاب الاستثمار الأجنبيِّ، ومن بين العوامل السياسيِّة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبيّة إعطاء ضمانات ضد المخاطر السياسيِّة التي قد يتعرض لها المستثمر(١١).

فمهما كانت التسهيلات الممنوحة للمستثمر من طرف الدول المضيفة للاستثمار فإنّ التردد سيلازمه ما دامت المخاطر غير التجارية قائمة، فالاستقرار السياسيِّ له دور كبير في تحسين الأوضاع الاقتصاديّة، ويُعد عنصراً هامًّا في تقييم مناخ الاستثمار في أي دولة من الدول، فكلما اتّسم المكان المرغوب الاستثمار فيه بالاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ كلّما كان أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبيّة(١٢).

إن أول ما ينظر إليه المستثمر الأجنبيِّ قبل أن يفكر في استثمار أمواله في أي دولة أجنبيّة هو التأكد من هذه الدولة سوف توفر له الأمان ولرؤوس أمواله، وتتصف سياستها بالعلانية والوضوح وعدم الارتجال واحترام الحقوق والتعهدات والالتزام بنصوص الدستور والقوانين، الأمر الذي يجعل المستثمر يطمئن على رأسماله وأرباحه، وما أن يحقق من استثماراته استمرار حصوله على مواد أولية ينشدها أو مكاسب أُخرى يسعى إليها(١٣).

فعندما تكون الأوضاع السياسيِّة في العراق للاستثمار غير مستقرة، فإنّ مستقبل العراق الاقتصاديِّ تكون صورته غير واضحة هذا ما يؤدي بالمستثمر الأجنبيِّ والمحلي ان يحاط بالشكوك ولا يتمكنون من أتخاذ القرارات نتيجة التهديد المستمر من خلال الخطف أو تسليب، أو هجوم ارهابي

---

(١١) بن يطو محمد، الاستقرار السياسي كضمان محفز لجلب الاستثمارات، دراسة قانونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عمار ثلجي، الجزائر، ٢٠١٩م، ص٢١٥.

(١٢) والي نادية، المعوقات الاقتصادية والسياسية للاستثمارات الأجنبية في كل من الجزائر وتونس والمغرب، مجلة المنارة، جامعة البويرة، الجزائر، العدد ٠٨)، ٢٠١٧م، ص١٢٩.

(١٣) إبراهيم بن مذكر صالح العتيبي، تأثير نظام الاستثمار الجديد على بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، مجلة القانون والأعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، العدد (٨٩)، ٢٠٢٣م، ص٧٨.

انتحاري والانفلات الأمنيِّ، وغيرها من التخبط، لذلك يعتبر الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ شرطًا أساسيًا في جذب الاستثمارات. كذلك يؤثر الفساد السياسيِّ السلبي على الاستقرار السياسيِّ، لذلك بعد المناخ السياسيِّ ذات أهمية في تشجيع وجذب الاستثمارات[١٤].

لقد حاول العراق إنشاء بيئة استثماريّة ملائمة في مساع لتجاوز صعوبات دخول الاستثمار الأجنبيِّ المباشر إلى القطاعات الاقتصاديّة بوجه عام وقطاع الثروات المعدنيّة على وجه الخصوص، والمحدد السياسيِّ في العراق يمثل عاملًا مؤثرًا في توجيه حركة الاستثمار الأجنبيِّ المباشر على اعتبار أن الدولة غير المستقرة سياسيًا لا تشجع على دخول تلك الاستثمارات.

يشكِّل المناخُ السياسيِّ والأمنيِّ أحد العناصر الجاذبة أو الطاردة للاستثمار، فهو من العوامل الرئيسيّة المؤثِّرة على القرار الاستثماريِّ، ففي ظلِّ الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ يتحقّق الأثر الإيجابيُّ المتمثِّل في جذب رؤوس الأموال من الخارج، والعكس في حالة تردِّي الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة، فإنّ رؤوس الأموال تهرب إلى الخارج[١٥].

وهو أيضًا أحد المُحدِّدات الرئيسة في اتِّخاذ القرار الاستثماريِّ؛ إذ إنّ تمتُّع البلد بالاستقرار السياسيِّ من حيث نظام الحكم واستقرار الحكومات، وطبيعة العلاقات بين الأحزاب السياسيّة وحالة الديمقراطية السائدة داخل البلد يوفِّر البيئة الملائمة لجذب الاستثمار، وأنّ عدم الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ يعدُّ عائقًا أمام الاستثمارات؛ إذ يسهم بدرجةٍ خاصةٍ في هروب رؤوس الأموال المحلية والتي تقيِّد الاستثمارات الأجنبيّة عن التدفُّق إلى الداخل، إذ إنّ انعدام الأمن هو العدوُّ الأوّل للاستثمارات الخاصة وخصوصًا الاستثمار الأجنبيِّ[١٦].

---

[١٤] افتخار محمد مناحي الرفيعي، مناخ الاستثمار في العراق الواقع والطموح، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد (١)، العدد (٣)، العراق، ٢٠١٩م، ص٥٥٥ وما بعدها.

[١٥] حسن كريم، مناخ الاستثمار في العراق، مرجع سابق، ص٢٩.

[١٦] كاظم أحمد البطاط؛ كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي؛ سعدية هلال حسن التميمي، واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد٥، العدد ١٧، ٢٠١٦م، ص٣٩.

الجدول رقم (١) يبين حجم لاستثمارات من العام ٢٠١٠- ٢٠٢١م وفقًا لتقرير البنك الدولي

العام	حجم الاستثمار الوارد للعراق بالمليار
٢٠١٠	١,٤٠
٢٠١١	٢,٠٨
٢٠١٢	٣,٤٠
٢٠١٣	٣,٣٤-
٢٠١٤	١٠,١٨-
٢٠١٥	٧,٥٧-
٢٠١٦	٦,٢٦-
٢٠١٧	٥,٠٣-
٢٠١٨	٤,٨٩-
٢٠١٩	٣,٠٨-
٢٠٢٠	٢,٨٦-
٢٠٢١	٢,٦٤-

المصدر: تقرير البنك الدولي للعام ٢٠٢١م

http://www.albankaldawli.org /

الشكل رقم (١) يبين حجم لاستثمارات من العام ٢٠١٠- ٢٠٢١م وفقًا لتقرير البنك الدولي

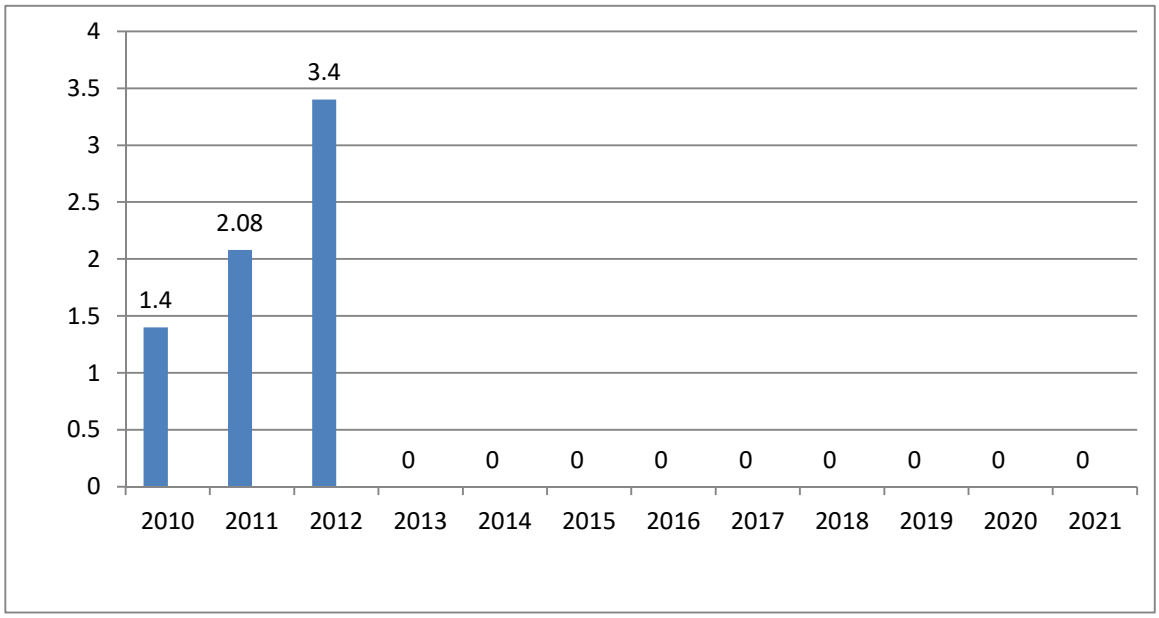

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١)

فالمناخُ السياسيّ والأمنيّ يشكّل أحد العناصر الجاذبة أو الطاردة للاستثمار، فهو من العوامل الرئيسيّة المؤثّرة على القرار الاستثماريّ، ففي ظلّ الاستقرار السياسيّ والأمنيّ يتحقّق الأثر الإيجابيُّ المتمثّل في جذب رؤوس الأموال من الخارج، والعكس في حالة تردّي الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة، فإنّ رؤوس الأموال تهرب إلى الخارج، ولكنّ العراق يعتبر حالةً متميّزةً للاستثمار بالرّغم من تذبذُب الوضع الأمنيّ، ممّا خلق ترددًا لرأس المال الوطنيّ والأجنبيّ في الدخول إلى الاقتصاد، حيث إنّه في السنوات الأخيرة، وحسب مؤشّر المَخاطر السياسيّة الذي تعدُّه مجموعة PRS[١٧] ويضم عدة دولة عربيّة من ضمنها العراق من أصل ١٠٠ دولة، يشير المؤشّرُ إلى أنّ الدرجات من ٠ – ٤٩,٥ تعني درجة مخاطر سياسيّة مرتفعة جدًا، والدرجات من ٥٠ – ٥٩,٥ تشير لدرجة مخاطر سياسيّة مرتفعة،

[17] Political Risk Index (September 2021).

والدرجات من ٦٠ – ٦٩,٥ تشير إلى درجة مخاطر معتدلة، والدرجات من ٧٠ – ٧٩,٥ تشير إلى درجة مخاطر منخفضة، والدرجات من ٨٠ – ١٠٠ تشير إلى درجة مخاطر منخفضة جداً[١٨].

حيث يقع العراقُ وفق هذا المؤشّر لعام ٢٠٢١ ضمن المجموعة التي تشير إلى درجة مخاطر سياسيّة مرتفعة جداً بجانب عددٍ من الدول العربيّة مثل ليبيا وسوريا، حيث تحتلُّ العراقُ بالاشتراك مع سوريا المركز ٩٧ من ضمن ١٠٠ دولة، بينما تحتل ليبيا المركز ٩٣، وتأتي السودان في المرتبة ٨٧، وتأتي مصرُ وتونس في المرتبة ٨٢، ثم تأتي الجزائرُ في المرتبة ٨٠، وتأتي المغربُ في المرتبة ٥٠ عالميًا، وتأتي المملكة السعوديّة العربيّة في ٤٢، والكويت في المرتبة ٣٦، وسلطنة عمان في المرتبة ٣٢ عالميًا.

جدول رقم (٢)

تصنيف الدول العربيَّة وفق مؤشِّر المخاطر السياسيِّة الصادر عن مجموعة PRS[١٩] لسنة ٢٠٢١

الدول	الترتيب العالمي	درجة المؤشِّر	درجة المخاطرة
سلطنة عُمان	٣٢	٧٦	منخفضة
الكويت	٣٦	٧٥	منخفضة
السعوديَّة	٤٢	٧٤	منخفضة
المغرب	٥٠	٧١	منخفضة
الجزائر	٨٠	٦١	معتدلة

[١٨] حسن كريم، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصاديّة والإداريّة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٢٣، ٢٠١٢، ص٢٩.

[19] Political Risk Index (September 2021).

مصر	٨٢	٦٠	معتدلة
تونس	٨٢	٦٠	معتدلة
السودان	٨٧	٥٣	مرتفعة
ليبيا	٩٣	٤٩	مرتفعة جدًّا
العراق	٩٧	٤٥	مرتفعة جدًّا
سوريا	٩٧	٤٥	مرتفعة جدًّا

الجدول من إعداد الباحث

مصادر البيانات: تقرير مؤشّر المخاطر السياسيّة سبتمبر ٢٠٢١ الصادر عن مجموعة PRS Group[٢٠]، متاح عبر العنوان الإلكتروني:

https://www.prsgroup.com/political-risk-index-september-2021/

ومن خلال هذا المؤشّر يتّضح أنّ الوضع السياسيّ والأمنيّ في العراق، لا يعدُّ من ضمن عوامل الجذب للاستثمار الأجنبيّ، بل على العكس من العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبيّ، وذلك بالرّغم من سعي الحكومة العراقيّة للسيطرة على الأوضاع وتشجيع الاستثمار الأجنبيّ.

نخلص إلى القول بأن الاستقرار السياسيّ له دور كبير في جذب الاستثمارات في العراق، فالأحداث التي قد تحدث في الجانب السياسيّ تعد من الأمور الطاردة للاستثمار، فعدم وجود استقرار سياسي يعطي انطباع سلبي لدى المستثمر بأن أمواله قد تضيع منه عند إقدامه على الاستثمار، والعراق مليئة بالأحداث والمناكفات السياسيّة التي بدورها تؤثر سلباً على جذب الاستثمارات في هذا البلد، وعلى وجه الخصوص الاستثمار في مجال الثروات المعدنيّة، فمهما كانت هناك تسهيلات للمستثمرين فلا يمكن أن يطمئنوا على استثماراتهم إلا بوجود استقرار سياسي كامل.

ثانيًا: دور الاستقرار السياسيّ في جذب الاستثمارات في المملكة العربية السعودية:

لقد عرفت شبه الجزيرة العربية وجود المعادن منذ القدم، وكان لمنطقة الحجاز في العصر الإسلامي تجربة ناجحة في استخراج الذهب، والتي أشارت إليها المصادر التاريخية، وقد أكدت البعثة

[20] Political Risk Index (September 2021).

الاستكشافية في العصر الحديث – التي أرسلها الخديوي إسماعيل والي مصر إلى منطقة شمال الحجاز – إلى أهمية منطقة الحجاز كمنجم محتمل للكثير من المعادن[٢١].

فالاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبيّة في شكلها الخالص أو من خلال مشروعات مشتركة يعد هدفًا كبيراً لخدمة التنمية الاقتصاديّة وتتجلى أهمية هذه الاستثمارات في تحفيز الطلب الكلي وتنويع القاعدة الاقتصاديّة وخلق فرص وظيفية جديدة. لذا تسعى معظم الدول إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبيّة وتنمية الاستثمارات المحلية لما في ذلك من فوائد اقتصاديّة' عديدة، إلا أن هناك عدة عوامل تحول دون نمو هذه الاستثمارات بالشكل المأمول في كثير من هذه الدول من هذا المنطلق بذلت العديد من دول العالم بشكلٍ عام والمملكة بشكلٍ خاص جهوداً حثيثة لتوفير عوامل جذب الاستثمارات المباشرة. وقد أدّى التحسن في المؤشرات الاقتصاديّة الكلية للمملكة العربية السعودية الناتج من الأداء الاقتصاديِّ القوي والتغيرات في السياسات الاقتصاديّة والتشريعية والتنظيمية والمعلوماتية التي اتخذتها المملكة دوراً في تحسين بيئة الاستثمار بشكلٍ ملحوظ[٢٢].

فالاستثمار يعد من أهم مكونات الطلب الكلي وذلك لأن حجم الاستثمار يحدد حجم الإنتاج والدخل ومن ثم معدل النمو الاقتصاديِّ، ولدفع عملية التنمية الاقتصاديّة يمكن انتهاج سياسات استثماريّة مختلفة؛ وعلى الرغم من الاهتمام والتشجيع الذي تقدمه الدولة لدفع عجلة التنمية الاقتصاديّة والذي يتمثل في رفع كفاءة النشاط الاستثماريِّ في دول الخليج العربي إلا أنه لم يحقق المستويات ودرجة الكفاءة المطلوبة منه، وقد يُعزى ذلك إلى العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه النشاط

---

[٢١] حسين محمد صابر، التعدين والمناجم القديمة في المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة المعدنية، السعودية، ١٩٩٩م، ص٥٨.

[٢٢] بندر بن أحمد، العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد (١٣٩)، ٢٠١٠م، ص٣٥٠.

الاقتصاديِّ وهذا يرجع إلى العلاقة بين المتغيرات الاقتصاديّة الكلية، ومن أهم هذه المتغيرات النمو الاقتصاديِّ المتسارع للدول وما يترتب عليه من واقع عالمي اقتصادي جديد وحديث[٢٣].

لقد بدأت رحلة استكشاف واستغلال الثروات المعدنيّة في المملكة منذ عام ١٩٩٧م، حيث طورت وزارة البترول والثروة المعدنيّة استراتيجية لتطوير قطاع التعدين ما بين عامي ١٩٩٦م و١٩٩٧م، للبحث عن الفرص المتاحة في قطاع التعدين، وتواصلت الجهود وصولًا إلى النقلة النوعية في القطاع التعديني بعد إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تستهدف تنويع القاعدة الاقتصاديّة في المملكة، وأنّ يكون التعدين الركيزة الثالثة للصناعة الوطنية، حيث تم إطلاق ثلاث مبادرات استراتيجية كبداية لتطوير القطاع، والتي تتطلب العمل على مسح جيولوجي للمملكة، وتحديد فرص الاستثمار في هذا القطاع، بالإضافة الى دراسة الحوافز الممكنة لتنميته[٢٤].

وتشهد المملكة العربية السعودية ازدهارا اقتصاديا وتقدما في جميع مجالات التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي حققت تحسنا ملموسا في جميع مؤشرات التنمية البشرية مثل مستوى المعيشة والصحة والخدمات التعليمية والظروف البيئية فضلًا عن إمكانات التنمية الشاملة، واحات المملكة المرتبة ٣٩ على مؤشر التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠١٨، والذي يضبعها في مرتبة الدول المتقدمة. كما تعمل المملكة على تنويع اقتصادها[٢٥].

---

[٢٣] الصديق طلحة محمد رحمة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقاف من أجل التنمية، السعودية، العدد (١٥٠)، ٢٠٢٠م، ص٦٨.

[٢٤] موقع وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية، على رابط:

https://mim.gov.sa/mim/index.html

تاريخ الزيارة: ١٦/ ٨/ ٢٠٢٤م.

[٢٥] منى حسن السيد، التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية ٢٠٣٠، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد (١)، ٢٠١٩م، ص١١٨٠.

ويعتبر الاقتصاد السعودي من أهم الاقتصاديّات المتميزة بالثروات في مختلف المجالات وعلى وجه الخصوص الثروة المعدنيّة التي تجعل من الاستثمار فيها اقتصادا متينا يتمتع بنمو وأنّتاجية مستدامين، ويعد تدفق رؤوس الأموال الأجنبيّة إلى السوق السعودية خلال العقد الماضي أكبر دليل على أن المملكة أصبحت هدفا للاستثمار الأجنبيِ وأنّ السوق بإمكانها أن تكون تنافسية، حيث إنّ تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصاديِّ العالمي ٢٠١٦ ٢٠١٧ صنف المملكة في المرتبة ٢٠ عالمياً من حيث سهولة أداء الأعمال[٢٦].

فالاستقرار السياسيِّ له دور كبير في جذب الاستثمارات في مختلف أنواع الاستثمار وعلى وجه الخصوص الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة، فكان الاستقرار السياسيِّ في المملكة العربية السعودية له دور كبير في جذب الاستثمار، ومن خلال الجدول التالي نجد أن الاستثمار في تزايد في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام من ٢٠١٠- ٢٠٢٢م.

الجدول رقم (٣) يوضح حجم الإيرادات الواردة للمملكة العربية السعودية خلال الأعوام (٢٠١٠ – ٢٠٢٢م)

العام	حجم الاستثمار الوارد للمملكة بالمليار
٢٠١٠	٣٩,٢٣

[٢٦] فاطمة عبد الله محمد عطية، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل المحددة للنمو في المملكة العربية السعودية في الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧م)، مرجع سابق، ص١٢١.

٢٠١١	١٦,٣١
٢٠١٢	١٢,١٨
٢٠١٣	٨,٨٦
٢٠١٤	٨,٠١
٢٠١٥	٨,١٤
٢٠١٦	٧,٤٥
٢٠١٧	١,٤٢
٢٠١٨	٤,٢٥
٢٠١٩	٤,٥٦
٢٠٢٠	٥,٤٠
٢٠٢١	١٩,٢٩
٢٠٢٢	٧,٨٩

المصدر: تقرير البنك الدولي للعام ٢٠٢٢م

http://www.albankaldawli.org /

الشكل رقم (٢) يوضح حجم الإيرادات الواردة للمملكة العربية السعودية بالاعتماد على الجدول رقم (٣)

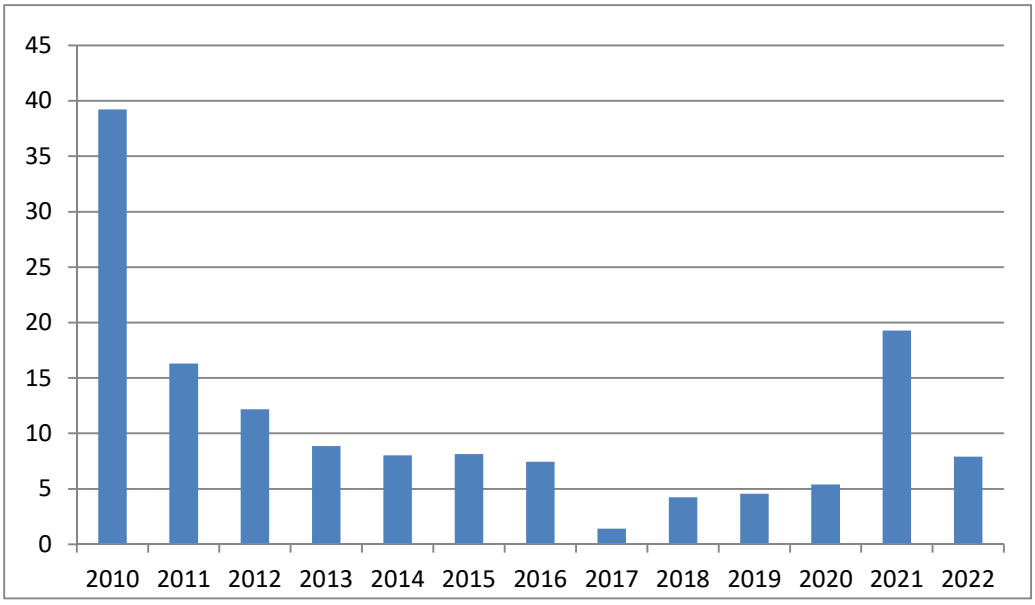

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٣)

والحديث عن الاستقرار السياسيِّ هو للحديث عن البيئات المختلفة كالبيئة المحلية، والبيئة الإقليمية، والبيئة الدولية، ومدى الاستقرار في هذه البيئات، باعتبار أن كل بيئة تؤثر وتتأثر بالأُخرى لأن تحقيق استقرار على المستوى المحلي سوف يؤثر بشكلٍ مباشر في الاستقرار على المستوى الخارجي عموماً[٢٧].

لذلك يمكن القول أن كل هذه المؤشرات وضعت المملكة في مصاف الاقتصادات الاكبر في العالم والمرتبة الأوّلى في منطقة الشرق وافريقيا، وفي الوقت الذي تسعى فيه الهيئة العامّة للاستثمار السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠م في مواكبة التطورات الاقتصاديّة على الصعيدين العالمي والإقليمي

---

[٢٧] يوسف صالح العتيبي، المقومات السياسية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية (١٩٩١– ٢٠٠١م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠١م، ص٣٥.

واظهرت احصائيات وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنيّة إلى أن إجمالي المصانع القائمة وتحت الإنشاء بالسعودية وصلت إلى نحو (٨٩٤٧) مصنعاً[٢٨]، وارتفع عدد المدن الصناعية إلى (٣٥) مدينة صناعية موزعة في مختلف مناطق المملكة وبلغ أعداد العاملين في المدن الصناعية (٥٠٠) ألف عامل، منهم ما يقارب (١٨٤) ألفاً من السعوديين وعدد النساء العاملات (١٧) ألف سعودية[٢٩].

ومن وجهة نظرنا فإنّه بالإضافة إلى عامل الاستقرار السياسيِّ فإنّ هناك عاملين مهمين أيضاً يساعدان على مزيد من إيجاد البيئة الاستثماريّة المناسبة، وهما يُعدان من المقومات السياسيّة للمملكة، العامل الأوّل: العلاقات الخارجية التي تربط المملكة مع دول العالم المختلفة والتي تعد متميزة، وسوف تسهم بشكلٍ مباشر في زيادة توجه الشركات العالمية نحو المملكة لما تتمتع به المملكة من علاقات مع دول تلك الشركات. والعامل الثاني: هو دور عامل الشخصية باعتبار أن عامل الشخصية يؤثر بشكلٍ رئيسي في صنع القرارات السياسيّة سواءً على المستوى الداخلي أم الخارجي، فالمملكة العربية السعودية تتمتع باستقرار سياسي منقطع النظير، فالنظام الملكي ساهم بشكلٍ كبير في هذا الاستقرار، فلا توجد خلافات سياسية بين أبناء المجتمع السعودي، فالمملكة تعيش تقدماً ملحوظاً في الجانب الاقتصاديِّ، بل في كافة المجالات، فقد حققت تقدماً واضحاً في جميع مؤشرات التنمية البشرية؛ مثل مستوى المعيشة والصحة والخدمات التعليمية والظروف البيئية، وغير ذلك من المجالات.

---

[٢٨] بيانات صندوق التنمية الصناعية السعودي لعام ٢٠١٨م.

[٢٩] بيانات الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية للعام ٢٠٢٠م.

الفرع الثاني

الاستقرار الأمنيِّ ودوره في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة

يُعد الأمن والاستقرار عاملان مهمان في جذب الاستثمارات الأجنبيّة في أي مجال وعلى وجه الخصوص في مجال الثروة المعدنيّة، فعدم وجود الأمن والاستقرار يؤدي إلى تراجع الثقة في الاقتصاد والحكومة، وبالتالي يمكن أن يؤثر على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبيّة.

فالاستقرار الأمنيِّ أحد المُحدِّدات المهمّة في اتِّخاذ قرار الاستثمار، وأنّ انعدام الأمن هو العدوُّ الأوّل للاستثمارات وخاصةً الأجنبيّة منها؛ وذلك لأنه يزيد من تكلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثماريّة، وأنّ العراق يواجه الاضطرابات الأمنيّة منذ ثمانينيات القرن الماضي وإلى الآن, ودخل العراق في حرب مع إيران من عام ١٩٨٠ دامت ثمانيَ سنوات حتى عام ١٩٨٨، وفي عام ١٩٩٠ دخلت القوات العراقيّة إلى الكويت وواجهت ما واجهت من قواتِ التحالفِ هناك حتى عام ١٩٩٢، وبعد سقوط نظامِ الحكمِ في العراق وانتهت الصراعاتُ الخارجية، واجه العراقُ أزمةً جديدةً وهي الحرب ضد المجاميع الإرهابية التكفيرية داخل العراق, وعلى الرغم من أنّ مناطق العراق الجنوبية والشمالية تتمتّع بقدرٍ معقولٍ من الاستقرار الأمنيِّ فإنّ الأمر يتطلب أبعدَ من ذلك، أي ضرورة استتباب الأمن في العراق بأكمله؛ لأنّ قرارات الاستثمار وخاصةً الأجنبيِّ المباشر هي قراراتٌ بعيدةُ المدى؛ لذلك يهتم المستثمرُ ولا سيما الأجنبيِّ بالوضع السياسيِّ والأمنيِّ العامِّ في البلد وليس لأجزاءٍ منه[٣٠].

حيث إنّ المؤشر المركّب للمخاطر القُطرية الذي يعتمده المستثمرون والذي يضمُّ ثلاثة مؤشراتٍ فرعية لتقييم المخاطر ومِن ضمنها المخاطر السياسيّة والأمنيّة، والذي يضم ١٨ دولةً عربيةً

---

[٣٠] كاظم أحمد البطاط وآخرون، مرجع سابق، ص٣٦.

من ضمنها العراق من أصل ١٤٠ دولةً، إذ يقع العراق في المجموعة التي تشير إلى درجة مخاطر مرتفعة لعام ٢٠١٠[٣١].

وعلى الرغم من أنّ المناطق الجنوبية والشمالية في العراق تتمتّع بقدرٍ معقولٍ من الاستقرار والأمن، فإنّ الأمر يتطلب أبعدَ من ذلك، أي ضرورة استتباب الأمن في العراق بأكمله؛ لأنّ قرارات الاستثمار الأجنبيِّ المباشر هي قراراتٌ بعيدة المدى، ولذلك يهتمُّ المستثمر – ولا سيما – الأجنبيِّ بالوضع السياسيِّ والأمنيِّ في كل البلاد وليس لأجزاء منه[٣٢].

لقد عاني العراق، ولازال يعاني من مشكلة الأمن التي تتغير أوجهها وتأثيراتها بشكلٍ شبه نام بعد العام ٢٠٠٣ بدخول العراق مرحلة جديدة من تأريخ أعادة بناء الدولة، وأولى مراحل هذا البناء أعادة تشكيل النظام السياسيِّ العراقيِّ بعد الاطاحة بالنظام السياسيِّ السابق الذي تغير معها شكل الدولة من بسيطة إلى مركبة، ومن مركزية إلى فدرالية واللامركزية الإدارية، ثم بدأ طرح العلاقة بين الدين والدولة التي لم تكتف بعد الاسلام دين "الدولة" كصيغة عامّة احتوتها جميع دساتير الدولة العراقيّة المعاصرة، وإنما توثقت الصلة واشتبكت بما هو أبعد من ذلك، في التشريع والاحكام والممّارسة. والركن الآخر في النظام السياسيِّ العراقيِّ الجديد نظام العاصفة لو ما أطلق عليها اصطلاح الديمقراطية التوافقية وحصص بالمكونات، ونظام الحكم يكون قائما على أساس الانتخابات لتنظيم آلية التداول السلمي للسلطة[٣٣].

---

[٣١] عبد الخالق دبي الجبوري، أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية للعلوم الإدارية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠١٦م، ص١٥٢.

[٣٢] نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، البصرة، ٢٠٠٨م، ص١١٦.

[٣٣] أحمد عبيدات وآخرون، ندوة بعنوان (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق)، تحرير عبد الاله بلقزيز، يوسف الصواني، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢م، ص٦٥٢.

ومُنذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، بدأ العراق يشهد تنامي مشكلة الأمن، والتي كانت في كثير من الأحيان لا تختفي عن الواقع السياسيِّ العراقيِّ منذ تأسيس الدولة العراقيِّة المعاصرة[٣٤].

فالانفلات الأمنيِّ الذي بدأ مع دخول القوات الامريكية العراق والتي تمثلت بعملية السلب والنهب التي اجتاحت أغلب مؤسسات الدولة العراقيِّة، لينتقل إلى شكل آخر من أشكال العنف الذي تعدى القوات الأمريكية لينتقل إلى المواطن. وهنا دخل العراق في دوامة العنف المنظم ليشهد خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ أسوء اعوام الاحتلال في عدد الضحايا والمهجرين، وتستمر هذه المشكلة لاسيما مع دخولها بمنعطفات ومسارات متشعبة ومتداخلة[٣٥].

أصبحت مشكلة الأمن أحد أهم المشكلات التي يواجهها المواطن العراقيِّ اولًا، لكونه المتضرر الأكبر منها، ولكون المشكلة ارتبطت بأداء حكومي أصيب ببعض بالعشرات بعد العام ٢٠٠٣ العوامل متعددة أهمها ضغط البيئتين الداخلية والاقليمية والتي سيتم الحديث عنها في أثناء البحث، فضلًا عن أن تلك العوامل قد دفعت باتجاه تنشيط بعض الجماعات الإرهابية العاملة في العراق والتي ترى في غياب الأمن واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسيِّ في العراق هدفا لمصالحها وأجندتها[٣٦].

فالمناخ الأمنيِّ في العراق لايزال يعاني من عدم الاستقرار، هذا ما يجعل أن يكون مناخ الاستثمار في العراق غير جاذب للاستثمارات، ممّا أثر ويؤثر على الإصلاح الاقتصاديِّ وخاصة بعد

---

[٣٤] ستار جبار الجابري، المظاهر المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، ندوة بعنوان (المليشيات وبناء الدولة)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢م، ص١١– ١٢.

[٣٥] عزت عبد الواحد، مقومات وسياسات الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٧)، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٣٢.

[٣٦] سداد مولود سعد، مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣م، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (٦٢)، بدون سنة نشر، ص٥٥.

الاحتلال الأمريكي والذي أدّى إلى خسائر بشرية من العراقيِّين وغير العراقيِّين[٣٧]. وسوف نوضح الوضع الأمنيِّ والسياسيِّ بعد عام ٢٠٠٣ الذي يعد من أهم مكونات مناخ الاستثمار في العراق.

الجدول (٤) التالي يوضح الوضع الأمنيِّ في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

السنة	القتلى من القوات الأمريكية	القتلى من القوات البريطانية	عدد الضحايا من من الصحفيين	عدد الضحايا من عامل إنساني/ منظمة غير حكومية	إجمالي عدد القتلى	إجمالي عدد جرحى القوات الأمريكية	مجموع عدد القتلى والجرحى
٢٠٠٤	٨٤٩	٢٢	٢٤	٣٠	٩٢٥	٨٠٠٤	٨٩٢٩
٢٠٠٥	٨٦٤	٢٣	٢٣	٩	٩١٩	٥٩٤٥	٦٨٦٤
٢٠٠٦	٨٢٣	٢٩	٣٢	١٨	٩٠٢	٦٤١٥	٧٣١٧
٢٠٠٧	٩٠٤	٤٧	٣٢	٦	٩٨٣	٦١٢١	٧١٠٤
٢٠٠٨	٣١٤	٤	١١	٠	٣٢٩	٢٠٥٢	٢٣٨١
٢٠٠٩	١٤٨	١	٤	١	١٥٤	٦٨٠	٨٣٤
٢٠١٠	٩٢	٠	٥	٩	٧٦	٣٩٢	٤٦٨
٢٠١١	٥٨	٠	٥	٠	٦٣	٢٢١	٢٨٤
٢٠١٢	٢	٠	٠	٠	٢	٠	٢
٢٠١٣	٠	٠	١٠	١	١١	٠	١١
٢٠١٤	٤	٠	٥	٠	٩	٠	٩
٢٠١٥	٨	٠	٦	٠	١٤	٥	١٩
٢٠١٦	٢٠	٠	٦	١	٢٧	٢٥	٥٢
٢٠١٧	٢٢	١	٨	٣	٣٤	٣٢	٦٦
٢٠١٨	١٧	١	٠	٣	٢١	١٣	٣٤
٢٠١٩	١٢	٠	٢	١	٢٥	١١	٣٦

[٣٧] ناجي ساري فارس، عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق للمدة ٢٠٠٤– ٢٠٢٠م، المجلة العراقية للعلوم ٢٠١٢١لاقتصادية، مرجع سابق، ص٣٢٦.

٢٠٢٠	٧	١	٢	٤	١٤	١١٦	١٣٠
المجموع	٤١١٤	١٢٩	١٧٥	٨٦	٤٥٠٨	٣٠٠٣٢	٣٤٥٤٠

المصدر:

Sam Gollob, Michael E.O, Hanlon, Iraq Index, Tracking Variables of reconstruction and Security in bost Sadda Hussen, Iraq, August 2020, p. 8.

وبحسب مؤشّر المَخاطر السياسيّة الذي تعدُّه مجموعة PRS[٣٨] ويضم عدة دولة عربيّة من ضمنها العراق من أصل ١٠٠ دولة، يشير المؤشّرُ إلى أنّ الدرجات من ٠ – ٤٩,٥ تعني درجة مخاطر سياسيّة مرتفعة جدًا، والدرجات من ٥٠ – ٥٩,٥ تشير لدرجة مخاطر سياسيّة مرتفعة، والدرجات من ٦٠ – ٦٩,٥ تشير إلى درجة مخاطر معتدلة، والدرجات من ٧٠ – ٧٩,٥ تشير إلى درجة مخاطر منخفضة، والدرجات من ٨٠ – ١٠٠ تشير إلى درجة مخاطر منخفضة جدًا[٣٩].

حيث يقع العراقُ وفق هذا المؤشّر لعام ٢٠٢١ ضمن المجموعة التي تشير إلى درجة مخاطر سياسيّة مرتفعة جدًا بجانب عددٍ من الدول العربيّة مثل ليبيا وسوريا، حيث تحتلُّ العراقُ بالاشتراك مع سوريا المركز ٩٧ من ضمن ١٠٠ دولة، بينما تحتل ليبيا المركز ٩٣، وتأتي السودان في المرتبة ٨٧، وتأتي مصرُ وتونس في المرتبة ٨٢، ثم تأتي الجزائرُ في المرتبة ٨٠، وتأتي المغربُ في المرتبة ٥٠ عالميًا، وتأتي المملكة السعوديّة العربيّة في ٤٢، والكويت في المرتبة ٣٦، وسلطنة عمان في المرتبة ٣٢ عالميًا.

جدول رقم (٥)

---

٣٨. Political Risk Index (September 2021).

(٣٩) حسن كريم، مناخ الاستثمار في العراق، مرجع سابق، ص٢٩.

تصنيف الدول العربيّة وفق مؤشّرِ المخاطر السياسيّة الصادر عن مجموعة PRS[٤٠] لسنة ٢٠٢١

الدول	الترتيب العالمي	درجة المؤشّر	درجة المخاطرة
سلطنة عُمان	٣٢	٧٦	منخفضة
الكويت	٣٦	٧٥	منخفضة
السعوديّة	٤٢	٧٤	منخفضة
المغرب	٥٠	٧١	منخفضة
الجزائر	٨٠	٦١	معتدلة
مصر	٨٢	٦٠	معتدلة
تونس	٨٢	٦٠	معتدلة
السودان	٨٧	٥٣	مرتفعة
ليبيا	٩٣	٤٩	مرتفعة جدًّا
العراق	٩٧	٤٥	مرتفعة جدًّا
سوريا	٩٧	٤٥	مرتفعة جدًّا

الجدول من إعداد الباحث

مصادر البيانات:

تقرير مؤشّرِ المخاطر السياسيّة سبتمبر ٢٠٢١ الصادر عن مجموعة PRS Group[٤١]، متاح عبر العنوانّ الإلكتروني:

https://www.prsgroup.com/political-risk-index-september-2021/

---

٤٠ Political Risk Index (September 2021).

٤١ Political Risk Index (September 2021).

ومن خلال هذا المؤشّر يتّضح أنّ الوضع السياسيّ والأمنيّ في العراق، لا يعدُّ من ضمن عوامل الجذب للاستثمار الأجنبيّ، بل على العكس من العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبيّ، وذلك بالرّغم من سعي الحكومة العراقيّة للسيطرة على الأوضاع وتشجيع الاستثمار الأجنبيّ سواء في مجال الثروات المعدنيّة أم غير ذلك.

وعلى العكس من ذلك في المملكة العربية السعودية، فنلاحظ أن المملكة تتمتع بأمن واستقرار كبير ساعد في جذب الاستثمار في القطاع المعدنيّ، فقد أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنيّة النشرة الخاصة بمؤشرات القطاع الصناعي خلال الربع الأوّل من عام ٢٠٢٣ التي تقدم تحليلا كاملًا للقطاع الصناعي كما تتضمن العديد من الأرقام والمتغيرات التي تعكس واقع القطاع في المملكة وأوضحت النشرة الصادرة عن المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية التابع الوزارة أن عدد المصانع في المملكة حتى نهاية الربع الأوّل من عام ٢٠٢٣ بلغ ١٠,٨١٩ مصنعًا برأس مال يقدر ي ١,٤٣٢ تريليون ريال تتصدرها من حيث حجم استثمار المصانع العاملة في تصنيع المنتجات الكيميائية، تم مصانع منتجات المعادن اللافلزية الأُخرى ثم مصانع الفلزات القاعدية، وأوضحت أن المصانع الوطنية تتصدر المصانع حسب نوع الاستثمار بأكثر من ٨٣,٥% تليها المصانع الأجنبيّة بنسبة ٨,٥%، ثم المصانع ذات الاستثمار المشترك بنسبة ٨%، في حين سجلت منطقة الرياض النسبة الكبرى من إجمالي عدد المصانع بنحو ٤،١٩٤ مصنعًا، تليها المنطقة الشرقية بـــ ٢,٤٧٦ مصنعًا، تليها المصانع المتوسطة بواقع ٤,٣٤١، ثم المصانع الكبيرة التي سجلت ٨٢٤ من إجمالي المصانع، وحسب النشرة فإنّ الاستثمار الأجنبيّ في مصانع المملكة يمثل ما نسبته ٨,٥% من إجمالي المصانع القائمة، ويبلغ عدد المصانع الأجنبيّة في المملكة ٩٢٠ مصنعًا، بحجم استثمارات تبلغ ٧١,٢٨٣ مليار ريال[٤٢].

---

[٤٢] تقرير صادر عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية، متوفر على الرابط التالي:
https://mim.gov.sa/mim/

تاريخ الزيارة، ١٠/ ٨/ ٢٠٢٤م.

المطلب الثاني

دور الجانب التشريعي في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة

تعد الثروة المعدنيّة مورد اقتصادي لا يقل أهمية عن الزراعة أو الصناعة، وهي مورد مهم من موارد التنمية الاقتصاديّة لأي إقليم[٤٣].

فالإطار القانونيِّ والإداري يجعل من المناخ الاستثماريِّ جاذب للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة. إذ أن هذين الإطارين لابد أن يتصف بعدم التعقيد والتناقض، ومن خلال الأسس التشريعية والقانونيِّة التي من خلالها تنظم العمل الإداري في مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل تسهيل العملية الاستثماريّة في المشاريع الخدمية والإنتاجية. حيث إنّ المكون الاداري والقانونيِّ بلعب كل منهما دوراً وظيفياً مهماً في دفع المستثمر الأجنبيِّ لاتخاذ قراره بالاستثمار، بغض النظر عن طبيعة الاستثمار الذي يقوم المستثمر باستثماره[٤٤].

---

[٤٣] أحمد موسى محمود خليل، الثروة المعدنية في محافظة المنيا، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة سلسلة بحوث جغرافية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد (٢٦)، ٢٠٠٩م، ص١.

[٤٤] سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٥م، ص١٩٠.

فالاستقرار السياسيِّ يحفز المستثمر الأجنبيِّ من خلال شرعية السلطة السياسيِّة التي تعمل على وضع القوانين التي تستلزم وجود الأطر التشريعية التي تضمن انسيابية واستمرار الاستثمارات المحلية والأجنبيّة، والتي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع الاستثماريّة، وهذا ما يوجب وجود التزام سياسي حقيقي من خلال شرعية القوانين التي تؤدي إلى التقليل من المعوقات التي تواجه الاستثمارات[٤٥].

كذلك ظروف مناخ الاستثمار تختلف حسب نوع الاستثمارات من حيث اختلاف القوانين والظروف السياسيِّة والاقتصاديّة التي تتبعها كل دول ومنها ما يؤثر سلباً أو إيجاباً على مناخ الاستثمار وهناك العديد من الدراسات السابقة التي تعد إن الاستقرار القانونيِّ بعد عامل مهم في تحديد مناخ الاستثمار الملائم في الدول المضيفة بحيث قد يكون عاملا جاذب للاستثمارات وقد يكون طارداً لها، وتبعا لذلك يتأثر حجم الاستثمار الأجنبيِّ في الدول بمدى تحقيق الاستقرار في النظام القانونيِّ من عدم تقيق الاستقرار[٤٦].

سنتناول في هذا المطلب دور الجانب التشريعي في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة في العراق والمملكة العربية السعودية، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأوّل: دور الجانب التشريعي في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة في العراق.

الفرع الثاني: دور الجانب التشريعي في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة في المملكة العربية السعودية.

---

[٤٥] سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربة للاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، العدد (٣٦)، الامارات، ٢٠١٧م، ص

[46] Smith & Hallward. New data sources about firms provideinsights into helping economies grow, Finance & Development March 2005, p. 40- 42.

الفرع الأوَّل

دور الجانب التشريعي في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة في العراق

ممّا لا شك فيه أنه عند توفر بيئةٍ استثماريّة مناسبةٍ؛ يلزم تطبيق قواعد قانونيّة تتّسم بالشفافية والاستقرار وعدم التناقض فيما بينها، وأنّ تكون القوانين المنظِّمة للاستثمار بشكلٍ خاصٍّ واضحةً ومستقرّةً[٤٧].

وفي هذا المجال يمكن تضمين قوانين الاستثمار العديدَ من النصوص التي تشكِّل حافزاً للمُستَثْمِر الأجنبيِّ وعاملَ جذبٍ له، وذلك مثل إعطائه الحريّةَ في تحويل نصيبه من الأرباح الصافية المتحقّقة، أو إعادة استثمارها بزيادة رأس مال المشروع أو بإنشاء مشروعٍ آخر جديدٍ، ومنح المُستَثْمر الأجنبيِّ الاستثناءات اللازمة من بعض أحكام القوانين المُتَعلّقة بتنظيم التعامل بالنّقد الأجنبيِّ والاستيراد والتصدير، وبما يسمح له بالعمل في ظروفٍ موائمةٍ لطبيعة المشروع الخاصِّ[٤٨].

ويعتبر استخراج المعادن مؤشراً قوياً للمستقبل الجيد لصناعة التعدين في أي بلد، وتعتبر السياسة التعدينية ومناخ العمل التجاري العام وإمكانية استخراج المعادن أهم ثلاثة عناصر في جذب الاستثمار. وباستعراض الدول التي تملك قطاعات تعدين ناجحة مثل كندا، وتشيلي، والبرازيل، واستراليا نجد أنها تتبني سياسة التشريعات الواضحة والشفافة التي تحدد التزامات حامل الترخيص،

---

[٤٧] إشراقة محمد صالح، محددات الاستثمار الأجنبي في السودان، مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (١)، ٢٠١٥م، ص١٤٠.

[٤٨] كمال عبد حامد آل زيارة، دور الحوافز الضّريبيّة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعيّة في العراق، مجلة رسالة الحقوق، عدد خاص، المؤتمر القانوني السابع، جامعة أهل البيت، ٢٠١٠، ص٤٨.

وتمنحه حقوق الاستكشاف على أساس من يتقدم بالطلب أولًا يُخدم أولًا، وتضمن له حماية ملكية الترخيص، وتقدم له نظامًا تجاريًا جذابًا يقر بالمخاطر المصاحبة للاستكشاف لأي موارد تعدينية بشرط أن يلتزم المستثمر بجدول نفقات الاستكشاف، ويتبع أسلوبا جيدا في ممّارسة التعدين وعلى الرغم أهمية ذلك إلا أن التحديات نيست في التشريعات والمستويات المناخية، وإنما تكمن في نقص ترابط وتناسق التشريعات حيث يقود ذلك إلى تعليق أو إرجاء عملية استخراج المعادن من قبل الشركات[٤٩].

ففي العراق فإنّ مواجهة الفساد بمختلف اشكاله يعد من أهم الدعائم الأساسيِّة في بناء الاقتصاد العراقيِّ الجاذب للاستثمارات من خلال تطور العوامل الأساسيِّة للمناخ الاستثماريِّ، إن معالجة معوقات مناخ الاستثمار ومن خلال تشريع القوانين الاستثماريّة التي تشجع على جذب المستثمرين للاستثمار في العراق[٥٠].

فتوفير دليل شامل قانونيِّ يهدف إلى صياغة العقود الاستثماريّة في القطاع الحكومي من جهة والمستثمرين من جهة أُخرى، من أجل تسهيل وتشجيع الاستثمار في العراق. إذ أن هذا الدليل يوضح للمستثمرين المحليين والأجانب طريقة عمل النظام القانونيِّ العراق، إذ تسعى الحكومة العراقيِّة على تشجيع الأنشطة الاستثماريّة وتسهيل آليات عملها من خلال وضع الخطط الاستثماريّة التي تهدف إلى

---

[٤٩] خالد زكي محمد الديب، مقومات نمو فرص الاستثمار التعديني في العالم العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد (٢)، ٢٠٠٦م، ص١٨.

[٥٠] ناجي ساري فارس، عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق للمدة ٢٠٠٤– ٢٠٢٠م، مرجع سابق، ص٣١٣.

النهوض بالواقع الاقتصاديِّ المتردي من خلال تنويع الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية التي تساعد على تنويع الإيرادات التي تستطيع زيادة تمويل الموازنة العامّة[٥١].

وقد صدرت في العراق العديدُ من التّشريعات والقوانين التي تهدفُ لتطوير وتحفيز الاستثمار الوطني والعربي والأجنبيِّ، بدايةً من قانون الاستثمار الصناعيّة رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠، وقانون الاستثمار العربي رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨، فضلًا عن قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧، وقانون إدارة الأنشطة الاقتصاديّة والاستثماريّة لسنة ١٩٩٨،[٥٢] وقانون ضريبة الدخل العراقيِّ رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢، وقانون الاستثمار الصناعيِّ للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ الذي نصّ على تأسيس هيئاتٍ لإدارة واستثمار المناطق الحرة لخدمة الاقتصاد العراقيِّ. واتّسمت هذه الفترة بتعدُّد التشريعات الخاصّة بالاستثمار وعدم ثباتها، وغيرها من القوانين[٥٣].

بالرغم من ذلك لا بُد من إجراء دراسات واسعة في إصلاح القوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك للتقليل من الروتين المعقد والبيروقراطية، من أجل تسهيل الإجراءات والعمل بمبدأ النافذة الواحدة التي نص عليها القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦م المعدل عام ٢٠١٠م، الذي يخص المستثمر في امتلاك الأراضي التي حصرت في قطاع الإسكان، وكذلك العمل على معالجة العقود الزراعية، والامتيازات الممنوحة والاعفاءات في منح تراخيص الاستثمار[٥٤].

---

[٥١] ناجي ساري فارس، عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق للمدة ٢٠٠٤– ٢٠٢٠م، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص٣٣٦.

[٥٢] نهاد خالد عبد القادر، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣، واقع وطموح، مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانيّة، السنة الأولى، العدد الرابع، ٢٠١٦، ص٥٥.

[٥٣] أبو طالب عبد المطلب الهاشمي، شركات الاستثمار المالي في العراق بين الواقع والطموح، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١م، ص٦٤.

[٥٤] سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، مرجع سابق، ص١٩٠.

لذلك يمكن القول أنّ هذه القوانين سالفة الذكر لم تأتِ بأهدافها المنشودة، للعديد من الأسباب، سواءٌ من حيث التفعيل أو من حيث توجُّهات الدولة وفلسفتها الاقتصاديّة التي كانت قائمةً على الاقتصاد الموجّه أو غيرها من الأسباب، فتبقى هذا القوانين لم تؤدِّ الهدفَ المنشود منها، ومن ثمّ لم توفِّر بيئةً استثماريّة مناسبةً لقدوم الاستثمارات الأجنبيّة، فهي لم تتعامل مع المُستَثْمر الأجنبيِّ على درجةٍ عاليةٍ من الجديّة والواقعيّة[١].

وبعد عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام الحكم في العراق على يد الاحتلال الأمريكي، شهدت هذه المدة تغييراً في التوجُّهات الاقتصاديّة تمثّلت في إصدار قانون الاستثمار رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣، من قبل سلطة الإئتلاف المؤقتة في العراق، ولم يتم تفعيله؛ نظراً لكونه صدر من قِبل سلطةٍ مؤقتةٍ لا تتمتّع بالشرعية اللازمة, ومن أجل دفع عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتطورها وجلب الخبرات العلمية والتكنولوجية، وتنمية الاستثمارات ودعم تأسيس عملية مشاريع الاستثمار وتوسيعها وتطويرها على كافة الأصعدة الاقتصاديّة، ومنح الامتيازات والإعفاءات لهذه المشاريع[٢].

وكان نتاج ذلك بأن أصدر المُشَرِّعُ العراقيِّ قانونَ الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦[٣]، وذلك بهدف وضع استراتيجية وطنيّةٍ لتشجيع الاستثمار، وإعطائه دوره في هيكلة النظام الاقتصاديِّ الجديد

---

[١] نهاد خالد عبد القادر، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣، واقع وطموح، مرجع سابق، ص٥٥. ص٥٥.

[٢] كاظم أحمد البطاط؛ كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي؛ سعدية هلال حسن التميمي، واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض، مرجع سابق، ص٣٨ وما بعدها.

[٣] حيث بيّنت المادة (١٠) أنّ المستثمر بغضِّ النظر عن جنسيته يتمتّع بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات، ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون.

وللمستثمر العراقيِّ والأجنبيِّ – لأغراض مشاريع الإسكان – حقُّ الاحتفاظ بالأرض بمقابلٍ يُحَدِّدُ بينه وبين مالك الأرض دون المضاربة بالأرض، وفق ضوابطَ تنظِّمها الهيئةُ الوطنية للاستثمار، وبموافقة مجلس الوزراء.

للعراق، حيث تضمّن هذا القانون نصوصاً قانونيّةً تنظم الاستثمار الأجنبيِّ، وتميز بالعديد من الخصائص التي تلبّي أهداف المُستَثْمرين، حيث ركّز على المساواة بالامتيازات والحقوق بين المُستَثْمِرِ الأجنبيِّ والمحليِّ وفتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبيِّ في كافة المجالات عدا النفط والغاز والمصارف وشركات التأمين، وقد منح القانونُ المُستَثْمرين العديدَ من المزايا والضّمانات، سواء من حيث إخراج رأس المال وعائده والتداول في السوق العراقيِّ الماليِّ واستئجار الأراضي لمدّة ٥٠ سنةً، وفتح حساباتٍ بالعملة العراقيّةِ والأجنبيّة، وعدم المصادرة، علاوةً على الإعفاءات الضّريبيّة لمدّة عشر سنين قابلة للتمديد، وكذلك إعفاء الواردات من الرُّسوم الجمركيّة[1].

كما قامت الحكومةُ العراقيّةِ بتشكيل الهيئة الوطنيّة للاستثمار والهيئات الفرعيّة في المحافظات العراقيّة، كما تمّ اعتماد مبدأ النافذة الواحدة في إنجاز معاملات المُستَثْمِرين وأنّاط للهيئة الوطنيّة رسم السياسة الاستثماريّة ووضع الخطط والأنظمة والضوابط لها، وتكون مسؤولةً عن تبسيط الإجراءات والمتابعة وإصدار النشرات ووضع برامج للترويج وإعداد الخارطة الاستثماريّة والفرص المُتاحة

كما تسهل الهيئة تخصيص الأراضي اللازمة للمشاريع الإسكانية وتملك الوحدات السكنية للعراقيين بعد إكمال المشروع، وإن تعديل هذا القانون لا يترتب عليه أيُّ أثرٍ رجعيٍّ يمسُّ الضمانات والإعفاءات والحقوق المقرّرة بموجبه.

كما بينت المادة (٢٢) بأنه يتمتع المستثمر الأجنبيُّ بمزايا إضافيةٍ وفقًا لاتّفاقياتٍ دوليةٍ بين العراق والعالم أو اتّفاقياتِ دولٍ متعددةِ الأطراف كان العراق قد انضمّ إليها.

كذلك ينصُّ القانون على إدخال وإخراج رؤوس الأموال وعوائدها، وتمكين المستثمرين من فتح حساباتٍ في المصارف العراقية والأجنبية.

كما أجاز القانون استئجار الأراضي المخصّصة للمشروع لمدة ٥٠ سنةً قابلة للتجديد.

تحريم مُصادرة أو تأميم المشروع الاستثماريِّ كليًّا أو جزئيًّا، باستثناء ما يصدر بحقّه حكمٌ قضائيٌّ.

[1] منير مسلط حمود الجميلي، دور السياسات الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة مع التطبيق على دولة العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢م، ص٥٢.

على مستوى الدولة الاتِّحاديّة في حين كلفت المحافظات الأقاليم بوضع خططها الاستثماريّة بما لا يتعارض مع السياسة الاستثماريّة الاتِّحاديّة[١].

الفرع الثاني

دور الجانب التشريعي في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة في المملكة العربية السعودية

بالنظر إلى الاستقرار التشريعي في المملكة العربية السعودية نجد أن ما تتمتع به المملكة العربية السعودية من استقرار تشريعيٍّ كان عاملًا رئيسيًا للنجاح في عملية التنمية الاقتصاديّة[٢].

فقد حرصت حكومة المملكة العربية السعودية من بداية عهدها على الأخذ باستراتيجية التنمية الشاملة، وتنوع مصادر الدخل، وذلك بتنوع القاعدة الانتاجية السلعية والخدمية، وزيادة قدرة القطاع الخاص على المشاركة بشكلٍ فعال في التحديث والتطوير وزيادة معدلات الكفاءة والترشيد في تخصيص الموارد وتوزيعها، وادخال التكنولوجيا، وذلك لما لهُ من أثر جيد على تطور الاقتصاد السعودي وتكوين رأس المال الثابت وزيادة الصادرات، والتقليل من الواردات بإنتاج السلع وإحلالها محل السلع المستوردة، وارتفاع ميزان المدفوعات وميزان التجارة الخارجية، والتقليل من العمالة المستوردة بإحلال العمالة السعودية مكانها، وكذلك خلق فرص وظيفية وتقليل البطالة، والاشتراك مع الدولة والقطاعات الحكومية في التنمية[٣].

---

[١] حسن كريم، مناخ الاستثمار في العراق، مرجع سابق، ص٣١.

[٢] وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، الاستراتيجية طويلة المدى ٢٠٠٥-٢٠٢٥م، ٢٠٠٣م، ص١٦٥.

[٣] فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع أدارة الأعمال في جامعة الجزائر، ٢٠٠٥م، ص١٢٣.

فالمملكة العربية السعودية تبذل جهوداً حثيثة لتحسين نوعيه وكفاءه الاستثمار المحلي وتكامله مع الاستثمار الأجنبيِّ المباشر، حيث إنّ الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي لا يتحقق بمجرد التركيز علي زيادة حجمه ولكن أيضاً من خلال صياغة السياسات الاقتصاديّة التي تضمن استدامتها أيضاً[١].

فمنذ أن أصبحت المملكة عضواً في منظمة التجارة العالمية W.T.O، بات عليها أن تطور تشريعاتها وأنّظمتها القانونيّة لكي تتلاءم مع سياسات المنظمة، والتي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء . إذ يلاحظ رغم قيام المملكة بإحداث تعديلات على العديد من أنظمتها، وخصوصاً نظام الاستثمار الأجنبيِّ المباشر، إلّا أن هذا ليس كافيا فلكي تسهم المنظمة في تعزيز الاقتصاد السعودي ينبغي عقد الاتفاقات الثنائية والجماعية والتفاوض مع دول المنظمة الأُخرى. كل ذلك من أجل تحقيق المزيد من الإيجابيات والتقليل من الآثار السلبية قدر الاستطاعة[٢].

وقد أصدرت المملكة العربية السعودية العديد من التشريعات التي تساهم بشكلٍ كبير في تسهيل إجراءات لاستثمار في القطاع المعدنيِّ في المملكة، أهمها قانون الاستثمار التعديني[٣]، ثم مؤخراً اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار التعديني[٤].

---

[١] بندر بن صقر بن سالم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٨م، ص١٣.

[٢] الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، معوقات الاستثمار في دول مجلس لبتعاون الخليجي، دراسة ميزانية، ديسمبر ٢٠٠٧م، ص١١.

[٣] الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٤٠) بتاريخ ١٩ شوال ١٤٤١ه، متوفر على موقع وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية، على رابط:

https://mim.gov.sa/mim/

[٤] الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (٣٢٩٣/ ١/ ١٤٤٤) بتاريخ ٥/ ٦/ ١٤٤٤ه عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية.

متوفر على موقع وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية، على رابط:

وقد بلغ عدد التراخيص التي اصدرتها وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنيّة خلال عام ٢٠١٨م (٤١٩) مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية وبإجمالي تمويل بلغ نحو (١٤,٣) مليار ريال توفر فرص عمل لما يزيد عن (٢٤,٤) الف موظف وعامل، وارتفع اجمالي المصانع في نهاية عام (٢٠١٨) ليصل إلى (٨٤٤٢) مصنعاً منتجاً، كما بلغ عدد الرخص التعدينية بنهاية عام ٢٠١٨ م إلى (٢٠٤٥) رخصة، وبلغ عدد الرخص الخاصة بالمناجم الصغيرة (٦٩) رخصة لمختلف خامات المعادن الصناعية مثل، رمل السيليكا والجبس والملح، والحجر الجيري، والطين، والبازلت الفتاتي (بوزلان) والرخام للصناعة، والحديد المنخفض النسبة (لصناعة الاسمنت) والحجر الرملي، وبلغ عدد رخص التعدين ومحاجر المواد الخام (٩٤) رخصة لمختلف الخامات المعدنيّة الفلزية مثل الذهب والنحاس والزنك والفوسفات، وارتفع انتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسيّة (سابك) من مصانعها في المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠١٨ م بنسبة (٦%) ليصل إلى (٦٨) مليون طن متري سنوياً، مقارنة بعام ٢٠١٧ م الذي بلغ نحو (٦٤) مليون طن متري، وارتفعت صادرات منتجات شركات (سابك) التصنيعية والإنتاجية في المملكة بنسبة (١٣%) خلال عام ٢٠١٨ م، وبالنسبة لإنتاج الذهب والفضة والمعادن المصاحبة لها خلال عام ٢٠١٨ م، فقد بلغ انتاج الذهب (١٢٩٠٥) كغم والفضة (٥٧٦٠) كغم، أما الخامات المعدنيّة الأُخرى، فقد قُدرت الكميات المستخرجة من الخامات المعدنيّة في عام ٢٠١٨ م ما يزيد على (٥١٦) مليون طن من مختلف الخامات المعدنيّة[١].

أيضًا أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنيّة بالمملكة العربية السعودية مؤخراً ٦٠ ترخيصاً صناعياً جديداً خلال شهر أكتوبر من العام ٢٠٢١م، بحجم استثمارات في القطاع المعدنيِّ يزيد عن ١,٥ مليار ريال، مسجلة زيادة شهرية في حجم الاستثمار تقدر ب ٠,١٨% مقارنة بشهر سبتمبر من ذات العام، فيما بدأ ٩٠ مصنعاً عمليات الإنتاج، وأوضح تقرير صادر عن المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية أن إجمالي عدد المصانع القائمة في المملكة العربية السعودية حتى

---

https://mim.gov.sa/mim/

[١] مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الخامس والخمسون لعام ٢٠١٩م، ص٥٦.

نهاية شهر أكتوبر من العام ٢٠٢١م وصل إلى قرابة ١٠٢١٦ مصنعاً، بارتفاع عن الشهر السابق يعادل ٠,٢٣%، فيما وصل إجمالي حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي ١,٣٣ ترليون ريال، وكشف التقرير أن التراخيص الصناعية الجديدة كانت الحصة الأكبر فيها بحسب نوع النشاط لصناعة المنتجات الغذائية بعشرة تراخيص، ثم صناعة منتجات المعادن المشكلة بتسعة تراخيص، تلتها صناعة منتجات المعادن اللافلزية بسبعة تراخيص، ثم صناعة منتجات المطاط واللدائن[١].

وفي شهر مايو من العام ٢٠٢٣م أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنيّة في المملكة العربية السعودية ٣٤ رخصة تعدينية جديدة، من بينها ٢٠ رخصة كشف، و ١٣ رخصة محجر مواد بناء، ورخصة استغلال تعدين ومنجم صغير واحدة، وذلك وفقًا لتقرير المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية التابع للوزارة[٢].

---

[١] تقرير صادر عن المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية، عام ٢٠١٩م، متوفر على موقع المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية على رابط:

https://niic.gov.sa/

تاريخ الزيارة: ١٠/ ٨/ ٢٠٢٤م.

[٢] وأوضح التقرير أن. عدد الرخص التعدينية السارية في القطاع حتى نهاية شهر مايو ٢٠٢٣ بلغ ٢،٣٦٥ رخصة تتصدرها رخص محاجر مواد البناء بـــ ١،٤٧٥ رخصة، ثم الكشف بـــ ٦٤٤ رخصة، ثم استغلال تعدين ومنجم صغير بـــ ١٨٢ رخصة ورخص الاستطلاع بـــ ٣٦ رخصة، و٢٨ رخصة فائض خامات معدنية. وأفاد التقرير أن منطقة الرياض استحوذت على العدد الأكبر من إجمالي الرخص التعدينية السارية في القطاع بـــ ٥٨٧ رخصة، تلتها منطقة مكة المكرمة بـــ ٣٨٤ رخصة، ثم المنطقة الشرقية بـــ ٣٧٦ رخصة. ومنطقة المدينة المنورة بـــ ٢٦٤ رخصة، ومنطقة عسير بـــ ٢١٤ رخصة، ومنطقة تبوك بـــ ١٥٤ رخصة ومنطقة القصيم بـــ ٨٩ رخصة، ومنطقة جازان بـــ ٨١ رخصة، ومنطقة حائل بـــ ٦٩ رخصة، ومنطقة نجران بـــ ٥٤ رخصة، ومنطقة الباحة بـــ ٣٩ رخصة، ثم منطقة الحدود الشمالية بـــ ٢٧ رخصة، ومنطقة الجوف بـــ ٢٧ رخصة. وحدد نظام الاستثمار التعديني ولائحته التنفيذية ٦ أنواع من الرخص التعدينية. منها: رخصة الاستطلاع التي تشمل جميع انواع المعادن لمدة عامين قابلة للتمديد، ورخصة كشف الجميع أنواع المعادن لمدة ٥ سنوات بالنسبة للمعادن من الفئتين (أ) و (ب)، ورخصة

ويمكن رصد ثلاث ركائز للتنمية الصناعية في المملكة:

وهذه الركائز الثلاث يمكن اعتبارها الأساس للنهضة الصناعية في المملكة وهي:

١-شركة الزيت العربية السعودية ارامكو(تم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثاني/ القطاع النفطي).

٢-الشركة السعودية للصناعات الأساسيّة (سابك).

٣-شركة التعدين العربية السعودية (معادن).

وهذه الشركات قابضة يتبعها العديد من الأنشطة والصناعات والمصانع التي تترجم النواحي التطبيقية الإجمالية والتفصيلية لقطاع الصناعة والتعدين في المملكة، وتهيء الظروف الملائمة لازدهاره وتطويره وتحديثه.[١]

لفئة المعادن (ج) لمدة عام واحد، ورخصة للأغراض العامة مرتبطة برخصة التعدين أو المنجم الصغير. كما حدد النظام رخص الاستغلال التي تشمل: رخصة تعدين المعادن من الثنتين (أ) و (ب)، التي لا تتجاوز فترة ترخيصها ٣٠ عاماً قابلة للتجديد أو التمديد، ورخصة منجم صغير للمعادن من الفلتين (أ) و (ب)، ومدة رخصتها لا تزيد على ٢٠ سنة، ورخصة محاجر مواد البناء المخصصة لقلة المعادن (ج) التي تصل مدة الترخيص لها إلى ١٠ سنوات قابلة للتمديد، كما تضمن النظام رخصة "فائض الخامات المعدنية في مواقع المشاريع أو الأراضي ذات الملكية الخاصة". وتسعى وزارة الصناعة والثروة المعدنية إلى حماية قطاع التعدين وتعظيم قيمته وفق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية التحويل التعدين ليصبح الركيزة الثالثة للصناعة الوطنية، والعمل على استغلال الثروات المعدنية في المملكة التي تنتشر في أكثر من ٥،٣٠٠ موقع، وتقدر قيمتها بنحوى تريليونات ريال.

التقرير متوفر على موقع وزارة الصناعة والثروة المعدنية على شبكة الإنترنت، على رابط:

https://mim.gov.sa/mim/index.html

تاريخ الزيارة: ١٦/ ٨/ ٢٠٢٤م.

[١] فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص١٢٥ .

جدول رقم(٦) يبين أنواع الخامات المعدنيّة المستغلة في المملكة(الف طن) ٢٠١٤ – ٢٠١٨ م

أنواع الخامات المُستغلة	٢٠١٤ م	٢٠١٥ م	٢٠١٦ م	٢٠١٧ م	٢٠١٨ م
الحجر الجيري	٥٠٠،٥٩	٠٠٠،٦٠	٣٠٠،٦٣	١٥٠،٦٦	٤٥٧،٦٩
الطين	٢٢٠،٧	٨٠٠،٨	٢٤٠،٩	٧٠٢،٩	١٨٧،١٠
رمل السيليكا	٢١٠،١	٢٣٠،١	٣٠٠،١	٣٦٥،١	٤٣٣،١
رمل حديدي	٦٧٦	٦٧٢	٧٠٦	٧٤١	٧٧٨
رخام للأغراض الصناعية	١٥٠،٣	٧٠٠،٢	٨٠٠،٢	٩٤٠،٢	٩٤٧،٢
كتل رخام	١٢	٢٢	١٢	١٣	١٣
كتل كرانيت	١,١٥٥	١,١٠٠	١,٠٥٣	١,١٠٥	١,١٦٠
كتل حجر جيري	١,٢٦٠	١,٣٢٠	١٠٤	١٠٩	١١٤
بازلت	–	–	٣٠	٣٢	٣٣
بوزلان	٤٨٠	٤٨٠	٥٠٤	٥٢٩	٥٥٥
دلومايت	١٩٠	٢٠٣	٢,١٣١	٢,٢٣٧	٢,٣٤٨
بوكسايت منخفضة الكلفة	٩٨٠	٩٢٢	٩٦٨	١,٠١٦	٤٣٨
بوكسايت	١,٠٩٦	٢,١٠٠	٣,٨٠٠	٣,٩٩٠	٤,٦٢٣
فوسفات ثنائي الامونيوم	١,٩١١	٥,١٠٠	٥,٤٠٠	٥,٦٧٠	٨,٨٥٨

المصدر: وكالة وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنيّة السعودية٢٠١٩م.

جدول رقم (٧) يبين انتاج المعادن الثمينة في المملكة للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٨ م

السنة	ذهب / كغم	فضة / كغم	نحاس / كغم	زنك / كغم
٢٠١٤	٤٧٨٩	٤٨٠٠	٣٣١١٦	٣٩٧١٨

٢٠١٥	٥٠٨٩	٤٥٠٠	٤٦٢٥٣	٣٩٠٠٨
٢٠١٦	٦٩٤٦	٤٧١٠	١١٠٠٠٠	٤١٦١٠
٢٠١٧	١٠٣٣٣	٥٠٦٩	٦٧٠٩٧	٢١٧٨٧
٢٠١٨	١٢٩٠٥	٥٧٦٠	٢٣٥٤٢٠	٤١٩٥١

المصدر: تقرير وكالة وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنيّة السعودية ٢٠١٩.

يتضح من الجدولين (٦)، (٧) أنواع الخامات المعدنيّة التي تنتجها المملكة خلال الأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٨م، بالإضافة إلى إنتاجها من النفط الخام والغاز وكذلك إنتاج المعادن الثمينة التي تدر عليها إيرادات كبيرة من العملة الأجنبيّة لتحسين ميزان المدفوعات ممّا يؤشر تنوع انتاجها لمختلف الصناعات التعدينية وعدم اقتصارها على النفط الخام.

الخاتمة

يُعد الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ والتشريعيِّ من أهم المقوِّمات الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصاديّة في مجال استخراج الثروات المعدنيّة على الوجه الأمثل، بل أنّهم الهدف الأسمى والأهم لتحقيق التنمية المستدامة بصورةٍ عامّة، فلا يمكن أن تتحقق تنمية مستدامة في ظل غياب الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ والتشريعيِّ، ومن خلال تناولنا لهذا البحث توصلنا لبعض النتائج والتوصيات، سنبينها على النحو الآتي:

أولًا: النتائج:

١- إنّ التاريخ الجيولوجيِّ والبنيوي للعراق جعل منه ذو طبيعةٍ تحمل امكانيات معدنيّة متنوِّعة، فهو بين وحدتين تركيبتين رئيسيتين هما (الطليات الألبية والرصيف العربي)، وقد تركت هاتين الوحدتين انعكاسات على طبيعة المعادن المتكونة فيه.

٢- إنّ استحداث التشريعات في مجال استخراج والتنقيب عن الثروات المعدنيّة تخدم وتستقطب الاستثمار في هذا المجال، وعلى وجه الخصوص مع وجود نصوص تشريعية تمنح المستثمرين التسهيلات اللازمة في هذا المجال، وتعمل على تشجيعهم على الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة.

٣- إنّ عدم الاستقرار السياسيِّ يؤثر سلبًا على عدم الاستقرار الاقتصاديِّ، وهنا تنعدم البيئة المناسبة للاستثمار في مجال الثروات المعدنيّة، بل الاستثمار بصفة عامّة، وبالتالي يحدث تخبط في البنية الاقتصاديّة للدولة، وبذلك يستشري الفساد وتتسع رقعته على حساب المواطن البسيط.

٤- إنّ من أهم عدم الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ هو الإرهاب، فالإرهاب يعد أكبر مهدِّد للأمن في البلاد، ولذلك يصاحبه تأثيرات كبيرة على الاقتصاد وعلى وجه الخصوص الاستثمار في مجال الثروات المعدنيّة والتنقيب عنها واستخراجها.

ثانيًا: التوصيات:

١- نوصي الدولة العراقيّة بضرورة تبنّي استراتيجيّة وطنيّة تضم كافّة طوائفها في سبيل إنهاء الصراعات السياسيّة وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الفردية، ما من شأنه يحقق ويمهد لبيئة آمنة لجذب المستثمرين للتنقيب واستخراج الثروات المعدنيّة؛ كون العراق غني بالثروات المعدنيّة وينقصها الإرادة والعزيمة من قبل أبنائها.

٢- نوصي المشرع العراقيّ باستحداث تشريع خاص بالتنقيب واستخراج الثروات المعدنيّة، على أن يتضمن هذا التشريع مزيداً من التسهيلات للمستثمرين لكي يقدموا على الاستثمار في مجال الثروة المعدنيّة.

٣- نوصي الحكومة العراقيّة بضرورة وضع خطة دقيقة طويلة الأمد في مجال استخراج الثروات المعدنيّة، بحيث تكون ملزمة للقطاعين العام والخاص في الدولة، وتكون هناك رقابة دائمة لعمليات استخراج الثروات المعدنيّة من قبل الدولة والجهات ذات العلاقة، لكي يكون هناك ضمانة أكبر لهذا التنقيب وعدم التفريط بهذه الثروة المهمة.

٤- نوصي الحكومة العراقيّة بضرورة فتح المجال أمام القطاع الخاص في الدولة للقيام بالتنقيب واستخراج الثروات المعدنيّة في المناطق التي تتميز بوفرة هذه الثروة، بحيث تكون تحت رقابة وزارة الصناعة والمعادن العراقيّة.

٥- نوصي بضرورة إتاحة الفرص للمستثمرين في استخراج الثروات المعدنيّة ليكون أحد الأركان المهمة في الاقتصاد الوطني العراقيّ، وتوسيع الصناعات الوطنية القائمة على الخامات المستخرجة من المعادن وإنتاج صناعات جديدة مختلفة، بالإضافة إلى إمكانية التصدير لهذه الخامات للخارج بما يخدم الاقتصاد الوطني.

قائمة المصادر

أولًا: المراجع العامّة:

١. أبو طالب عبد المطلب الهاشمي، شركات الاستثمار المالي في العراق بين الواقع والطموح، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١م.

٢. أحمد عبيدات وآخرون، ندوة بعنوان (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق)، تحرير عبد الاله بلقزيز، يوسف الصواني، الطبعة الأولّى، بيروت، ٢٠١٢م.

٣. زيد عدنان محسن العكيلي، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسيِّ في العراق بعد عام ٢٠٠٥م، بدون دار نشر، ٢٠١٧م.

٤. ستار جبار الجابري، المظاهر المسلحة وعدم الاستقرار السياسيِّ، ندوة بعنوان (المليشيات وبناء الدولة)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢م.

٥. شامل حافظ الموسوي، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولّى، القاهرة، ٢٠١٨م.

٦. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقيِّ ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، البصرة، ٢٠٠٨م.

٧. هشام علي صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية بدون رقم طبعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.

ثانيًا: المراجع المتخصصة:

١. حسين محمد صابر، التعدين والمناجم القديمة في المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة المعدنيّة، السعودية، ١٩٩٩م.

٢. عبد الرضا، مناخ الاستثمار في العراق، الغدير للطباعة والنشر، العراق، ٢٠١٥م.

٣.فاطمة عبد الله محمد عطية، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبيِّ المباشر كأحد العوامل المحددة للنمو في المملكة العربية السعودية في الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٧م)، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (٩)، ٢٠١٨م.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

١. حامد فرحان بديوي، النظام القانونيِّ للاستثمار الأجنبيِّ ومعوقاته، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة عمان العربية، الأردن– عمان، ٢٠٢١م.

٢. سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثماريّة ودورها في تحفيز النمو الاقتصاديِّ في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٥م.

٣. فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصاديّة وعلوم التسيير، فرع أدارة الأعمال في جامعة الجزائر، ٢٠٠٥م.

٤. منير مسلط حمود الجميلي، دور السياسات الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبيّة، دراسة مقارنة مع التطبيق على دولة العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢م.

٥. يوسف صالح العتيبي، المقومات السياسيّة للاستثمار الأجنبيِّ في المملكة العربية السعودية (١٩٩١– ٢٠٠١م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠١م.

رابعًا: أبحاث منشورة في مجلات علمية:

١. إبراهيم بن مذكر صالح العتيبي، تأثير نظام الاستثمار الجديد على بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، مجلة القانون والأعمال، كلية العلوم القانونيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، جامعة الحسن الأوّل، العدد (٨٩)، ٢٠٢٣م.

٢. أحمد موسى محمود خليل، الثروة المعدنيّة في محافظة المنيا، دراسة في الجغرافيا الاقتصاديّة، مجلة سلسلة بحوث جغرافية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد (٢٦)، ٢٠٠٩م.

٣. إشراقة محمد صالح، محددات الاستثمار الأجنبيِّ في السودان، مجلة الدراسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، العدد (١)، ٢٠١٥م.

٤. افتخار محمد مناحي الرفيعي، مناخ الاستثمار في العراق الواقع والطموح، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد (١)، العدد (٣)، العراق، ٢٠١٩م.
٥. بن يطو محمد، الاستقرار السياسيّ كضمان محفز لجلب الاستثمارات، دراسة قانونيّة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عمار ثلجي، الجزائر، ٢٠١٩م.
٦. بندر بن أحمد، العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر الوطني والأجنبيّ في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد (١٣٩)، ٢٠١٠م.
٧. بندر بن صقر بن سالم، دور الاستثمار الأجنبيّ المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية، مجلة البحوث القانونيّة والاقتصاديّة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٨م.
٨. حسن كريم، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصاديّة والإداريّة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٢٣، ٢٠١٢.
٩. خالد زكي محمد الديب، مقومات نمو فرص الاستثمار التعديني في العالم العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد (٢)، ٢٠٠٦م.
١٠. سداد مولود سعد، مشكلة الأمن والاستقرار السياسيّ في العراق بعد العام ٢٠٠٣م، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (٦٢)، بدون سنة نشر.
١١. سيف عبد الجبار محمد، مصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبيّة في العراق ودورها في التنمية الاقتصاديّة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديّة الجامعة، ٢٠١٣م.
١٢. الصديق طلحة محمد رحمة، محددات الاستثمار الأجنبيّ المباشر في المملكة العربية السعودية، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقاف من أجل التنمية، السعودية، العدد (١٥٠)، ٢٠٢٠م.
١٣. عادل عيسى الوزاني، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبيّ المباشر في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد (٨)، العدد (٣٢)، ٢٠١٩م.
١٤. عبد الخالق دبي الجبوري، أثر البيئة الاستثماريّة في جذب الاستثمار الأجنبيّ المباشر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصاديّة، جامعة القادسية للعلوم الإدارية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠١٦م.

١٥. عزت عبد الواحد، مقومات وسيايات الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٧)، القاهرة، ٢٠١٤م.
١٦. كاظم أحمد البطاط؛ كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي؛ سعدية هلال حسن التميمي، واقع البيئة الاستثماريّة في العراق وسبل النهوض، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد٥، العدد ١٧، ٢٠١٦م.
١٧. كمال عبد حامد آل زيارة، دور الحوافز الضّريبيّة في جذب الاستثمار الأجنبيِّ المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعيّة في العراق، مجلة رسالة الحقوق، عدد خاص، المؤتمر القانونيِّ السابع، جامعة أهل البيت، ٢٠١٠.
١٨. منى حسن السيد، التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية ٢٠٣٠، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد (١)، ٢٠١٩م.
١٩. ناجي ساري فارس، عوامل ومكونات المناخ الاستثماريِّ في العراق للمدة ٢٠٠٤– ٢٠٢٠م، المجلة العراقيّة للعلوم الاقتصاديّة، ٢٠١٢م.
٢٠. نهاد خالد عبد القادر، الاستثمار الأجنبيِّ المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣، واقع وطموح، مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانيّة، السنة الأوّلى، العدد الرابع، ٢٠١٦.
٢١. همسة قصي عبد اللطيف؛ عمر عدنان خماس، التنمية الاقتصاديّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (بين الواقع والطموحات) مجلة الدنانير، الجامعة العربية، المجلد ١، العدد ١٠، ٢٠١٧م.
٢٢. والي نادية، المعوقات الاقتصاديّة والسياسيّة للاستثمارات الأجنبيّة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، مجلة المنارة، جامعة البويرة، الجزائر، العدد ٠٨)، ٢٠١٧م.

خامسًا: الندوات العلمية:

١. إبراهيم علي سالم، ندوة الشروط السياسيّة للتنمية الاقتصاديّة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٣٧)، ١٩٩٩م.

سادسًا: المراجع الأجنبيّة:

1. Smith & Hallward. New data sources about firms provideinsights into helping economies grow, Finance & Development March 2005, p. 40- 42.

فهرس المحتويات

المطلب الأوَّل : الاستقرار السياسيّ والأمنيّ ودوره في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة... ٦

الفرع الأوَّل : الاستقرار السياسيّ ودوره في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة ٩

الفرع الثاني : الاستقرار الأمنيّ ودوره في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة ٢٣

المطلب الثاني : دور الجانب التشريعي في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة ٣٠

الفرع الأوَّل : دور الجانب التشريعي في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة في العراق.....٣٢

الفرع الثاني : دور الجانب التشريعي في جذب الاستثمار في مجال الثروة المعدنيَّة في المملكة العربية السعودية.....٣٧

الخاتمة: ٤٤

قائمة المصادر:..... ٤٦

فهرس المحتويات:..... ٥٠